

التعلييم في المدينة المنورة

في العصر المملوكي

الدكتور : علي السيد علي محمود — مصر

إن

الدارس للتاريخ الإسلامي يدرك تماماً أن النشاط الثقافي في تاريخ الحضارة الإسلامية كان يتكاثر باستمرار قرب الخلافة أينما حلت. فحول الخليفة يلتف العلماء، وإذا انتقل الخليفة من مكان لآخر، سار في ركابه العلماء تبركاً وتيمناً بصحبته، فضلاً عما كان يغدقه هؤلاء الخلفاء عليهم من أموال شجعت الكثيرين منهم على الالتفاف حولهم. كذلك من المعروف أن اهتمام سلاطين المماليك بالواجهة الدينية لدولتهم كان هو الدافع الرئيسي لهم على إحياء الخلافة العباسية بالقاهرة سنة ٦٥٩هـ / ١٢٦١م على يد السلطان بيبرس، بعد سقوط بغداد في أيدي المغول وقتلهم للخليفة العباسي سنة ٦٥٦هـ / ١٢٥٨م. ويرجع اهتمام سلاطين المماليك بالواجهة الدينية لدولتهم الناشئة، فضلاً عن الاهتمام بمقدسات المسلمين ورعايتها، إلى أنهم كانوا مجرمين بسبب أصلهم، إلى جانب نظرة المعاصرين لهم على أنهم استأثروا بالحكم دون سادتهم من أبناء البيت الأيوبي.

وسرعان ما أخذت الخلافة العباسية بالقاهرة تستقطب علماء المسلمين من مشارق

الأرض ومغاربها، لينعموا بما هياها لهم سلاطين الممالك من أمن واستقرار إلى جانب ما حازوه من تشجيع أدبي ومادي. وإذا كان كثير من العلماء قد آثروا الإقامة في القاهرة على مقربة من الخلافة ونفوذ السلطان المملوكي، فإن نسبة لا يستهان بها منهم قد دأبوا على التنقل بين الأماكن المقدسة المشمولة برعاية سلاطين الممالك وحمايتهم، نغني بذلك مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والقدس الشريف، طلباً للبركة، بل إن بعضهم فضل أن يجاور موضعاً من هذه المواضع الثلاثة الشريفة ليواصل حياته العلمية في هدوء بعيداً عن أضواء العاصمة وسلطان الحاكم^(١).

ولا نغالي إذا قلنا إن عدداً كبيراً من هذه الفئة الأخيرة من العلماء قد فضل الإقامة في المدينة المنورة على غيرها، ولم لا وهي مهوى أفئدة كثير من العلماء ويحصلون العلم ويفيدونه، كما أن من فضائل المدينة المنورة أن من جاء مسجدها ليعلم أو يتعلم كان كالمجاهد في سبيل الله تعالى، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من جاء مسجدي هذا لم يأت به إلا لخير يعلمه أو يتعلمه فهو بمنزلة المجاهد في سبيل الله». فضلاً عن أن سلاطين الممالك قد وفروا كل سبل الرعاية والتشجيع للعلماء، حتى يتفرغوا للعلم ونشره، ونتيجة لذلك أصبحت المدينة المنورة مقصداً لعدد كبير من العلماء الذين أتوا إليها من المشرق والمغرب، كل منهم يرى فيها البيئة الصالحة والملائمة لنشر علمه^(٢). وإذا وضعنا في الاعتبار صغر حجم المدينة المنورة في ذلك العصر حتى بالنسبة لحجم مكة المكرمة، والتي تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أنها بلغت نصف حجم مكة بل ربما أقل من النصف، فقد بلغت المسافة بين الباب الغربي لسور المدينة وبين عتبة باب السلام وهو أحد أبواب المسجد النبوي الشريف «ستمائة ذراع وخمسة وأربعون ذراعاً» بينما بلغت المسافة بين باب المدينة المعروف «بدرج البقيع في شرقي المدينة، ويعرف بدرج الجمعة... وبين عتبة باب المسجد المعروف باب جبريل أربع مائة ذراع وثلاثة وثلاثون ذراعاً»^(٣). إذاً لأدركنا أنها في ظل ما توفر لها من إمكانيات مادية وبشرية غدت أحد المراكز الثقافية الهامة في ذلك العصر. كما حوت الكثير من المؤسسات الثقافية التي كان لها أثرها الواضح في ازدهار الحياة الثقافية فيها، وفيما يتعلق بالتعليم في المدينة المنورة في العصر المملوكي فيجدر بنا أن نشير إلى حقيقة هامة، وهي أن التعليم قد شهد مرحلتين أساسيتين، مرحلة أولى خاصة بالصغار والأحداث، ومرحلة أخرى عالية اختص بها الكبار والناضجون وراغبو التخصص. وليس معنى هذا أنه وجدت في تلك العصور فواصل معينة بين هاتين المرحلتين، أو مستوى علمي ثابت لكل منهما بحيث لا ينتقل طالب العلم من أحدهما إلى الأخرى إلا بعد أن يجتاز امتحاناً، مثلما هو الحال اليوم في نظم التعليم الحديثة. ذلك أن أخطر ما يمكن أن يقع فيه المشتغل بالتاريخ هو أن يبني تصوراً للعصور السابقة على أساس من الأوضاع السائدة في عصره، أو أن يُقيّم الماضي بنفس معايير الحاضر، فلكل عصر نظرتة إلى الحياة، ولكل عصر مستوياته وظروفه، ولكل عصر عقليته التي تتفق وأوضاعه الخاصة وأسلوبه الذي يعالج به مشاكله. وكل ما في الأمر هو أن المستوى الفكري لطالب العلم وتطلعاته وطموحه آنذاك، كانت هي العوامل الأساسية التي تدفعه تلقائياً إلى التطلع إلى مستوى أرقى من التعليم، دون أن تحد من حريته أية قيود أو شروط^(٤).

المكاتب «الكتاتيب» :

وإذا كانت المدارس في المدينة المنورة في عصر سلاطين الممالك تمثل المعاهد العليا أو

الكلية الجامعية، فإن المكاتب أو الكتاتيب نهضت عندئذ بالمرحلة الأولى من مراحل التعليم وتجدر الإشارة إلى أن المكاتب في هذا العصر هي مبان من طراز خاص روعيت فيها الحاجات التربوية من حيث الإضاءة والتهوية، وعزلتها عن عمارة المدرسة أو المسجد لأسباب مختلفة، منها أن أطفال المكتب أو الكتاب لم يكونوا حريصين على نظافة وهندسة المسجد، يؤيد ذلك ما قاله الإمام مالك رضي الله عنه حينما سئل عن جواز إقامة الكتاب في المسجد قال: «لا أرى ذلك يجوز، لأن الأطفال لا يتحفظون من النجاسة» كذلك ما ورد في كتب الحسبة من أنه لا يستحب تعليم الأطفال في المساجد خشية أن يقوم هؤلاء الأطفال بتسويد حيطانها^(٩).

والمعروف أن بلاد الحجاز بوجه عام والمدينة المنورة بوجه خاص عرفت المكاتب أو الكتاتيب منذ عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثاني الخلفاء الراشدين، حيث أمر عامر بن عبد الله الخزاعي أن يجمع الأطفال، ويلازمهم ويعلمهم، وجعل رزقه من بيت المال، وقد استمر التعليم في المكاتب أو الكتاتيب على النحو الذي نشأ في زمن عمر رضي الله عنه^(١٠). وفي العصر المملوكي هناك إشارات عديدة في المصادر المعاصرة إلى وجود هذه المكاتب لتعليم الصبيان، وأن بعض هذه المكاتب تم بناؤه وبجواره سبيل للماء، هذه المكاتب تركزت بشكل أساسي حول الحرم النبوي الشريف^(١١). ومنها مكتب السبيل الذي بناه السلطان قايتباي ضمن مجمعه الذي بناه في المدينة المنورة.

ويبدو أن الهدف الأساسي من إنشاء معظم المكاتب في العصر المملوكي بوجه خاص كان تعليم الأيتام، ولذلك أقبل الخيرون على إقامتها وحبس الأوقاف عليها رغبة في الثواب، أما عدد الأطفال الملحقين بالمكتب فغالباً ما كان يتراوح بين ثلاثين وأربعين طفلاً في هذا النوع من المكاتب، والتي عرفت غالباً باسم مكاتب السبيل، أو مكاتب تعليم الأيتام، أو مكاتب تعليم الأبناء^(١٢). وقد قام بتعليم الأطفال في المكتب «الكتاب» شخص عرف في ذلك العصر باسم «المؤدب»، أو «معلم الكتاب» أو «الفقيه»، والذي اشترطت فيه عدة شروط، كأن يكون «صحيح العقيدة، فقد نشأ صبيان كثيرون عقيدتهم فاسدة، لأن فقيهم كان كذلك. فأول ما يتعين على الآباء الفحص عن عقيدة معلم أبنائهم قبل البحث عن دينه في الفروع، ثم البحث عن دينه في الفروع»^(١٣). كما اشترط فيه أن يكون ملماً بمادته مراعيًا لميول وحاجات الأطفال النفسية، وأن يعمل على ما يرغبهم في القراءة والعلم، وأن يعلمهم، ما يطيقون تعلمه، ويعاملهم بالإحسان والتلطف، وأن لا يضرب الضرب المبرح^(١٤). ومن حقه «ألا يعلمهم شيئاً قبل القرآن الكريم، ثم بعده حديث النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا يتكلم معهم في العقائد، بل يدعهم إلى أن يتاهلوا حق التاهل، ثم يأخذهم بعقيدة أهل السنة والجماعة»^(١٥). وربما كان في المكتب الواحد أكثر من مؤدب إذا تطلبت كثرة الأطفال ذلك، بحيث يكون لكل مؤدب عدد معين من الأطفال يقوم بالإشراف عليهم، ويقوم بتعليمهم وتفقد أحوالهم^(١٦).

كذلك كان على المؤدب أن يتحقق من حسن خلق وسلوك أطفال المكتب أو الكتاب، وألا يترك أحداً بينهم ممن عرف عنه سوء الخلق، أو من يكون ناهز الاحتمال وله جراءة ويخشى عليه الفساد، لأن في ذلك سبباً للوقوع في حق بعض الصبيان، وقد يقضي ذلك إلى أن يشتهر مكتبه بما لا ينبغي مما يكون سبباً في عدم مجيء الصبيان إليه أو قلتهم^(١٧).

وإلى جانب المؤدب، أو مؤدب الأطفال، أو معلم الأيتام، أو الفقيه في المكتب أو الكتاب

وجد شخص اصطلاح على تسميته باسم «العريف»، وهنا ينبغي أن نشير إلى أن العريف لم يكن كما ورد في أحد المراجع الحديثة مدرساً آخر يستعين به صاحب الكتاب للتدريس^(١١). لكن المعروف أن «العريف» هو بمثابة أحد كبار الصبية النابهين، ويشرف على زملائه في فترة غياب المؤدب، أو يسمع لهم ما حفظوه، أو ما إلى ذلك. وهو نفسه الذي يطلق عليه في مدارسنا الحديثة «رائد الفصل» من الطلاب وهو أشبه بالمعيد في المدارس في ذلك العصر، إذ كان يعاون المتخلفين من الأطفال، ويعرضون عليه ألواحهم في غيبة المؤدب^(١٢).

وفي هذا العصر أيضاً لم يكن للمؤدب أن يرسل أحد الصبية لأداء بعض حوائجه، لأن كتب الفقه نصت صراحة على ذلك، حيث اشترطت عليه ألا يستخدم أحد الصبيان في حوائجه وأشغاله التي فيها عار على آبائهم... ولا يرسله إلى داره وهي خالية لئلا يتطرق إليه التهمة^(١٣). أو بعبارة أخرى أنه كانت هناك قيود مفروضة على مؤدب الأطفال وعلى غيره من القائمين بالعمل في مكاتب تعليم الأطفال. وكما سنشير إلى ذلك في موضعه. كذلك وجدت بعض القيود عند فتح مثل هذه المكاتب أو الكتاتيب، إذ لم يكن يسمح لأي شخص بأن يفتح مكتباً أو كتاباً، فمن الشروط التي أوردتها كتب المعاصرين من الفقهاء، أن يكون متزوجاً منعاً لسوء الظن به، فالغالب إسراع سوء الظن في هذا الزمان بمن كان غير متاهل.. فإذا كان متاهلاً انسد باب الكلام والوقية فيه.

وينبغي ألا يضحك مع الصبيان ولا يباسطهم لئلا يفضي ذلك إلى الوقوع في عرضه وعرضهم إلى زوال حرمة عندهم إذ أن من شأن المؤدب أن تكون حرمة قائمة على الصبيان في المكتب، كذلك لم يكن يسمح لعازب بأن يفتح مكتباً لتعليم الأطفال إلا أن يكون شيخاً وقد اشتهر بالدين والخير، ومع ذلك لا يؤذن له بالتعليم إلا بتزكية، وثبوت أهليته لذلك^(١٤). ومعنى هذا أن السلطات الحاكمة على الأقل كانت تطلب من المحتسب في المدينة المنورة أن يراعي هذه القواعد، وتلك الشروط التي وضعتها كتب الفقهاء المعاصرين فيما يتعلق بالمكاتب أو الكتاتيب وطريقة إدارتها. وحتى في معاملة المؤدب لأطفال المكتب فقد اشترطت كتب المعاصرين عليه ألا يفرق بين أبناء الأغنياء والفقراء في المعاملة، وأن يتولى تعليمهم بنفسه إن أمكنه ذلك، فإن لم يمكنه ذلك فلا يغفل عنهم لحظة خوفاً من وقوع بعض المفاصد، وأن يكون الصبيان عنده بمنزلة واحدة، لا يميز بعضهم على بعض، كذلك لا يسمح لهم بأن يحضروا معهم الأطعمة أو النقود لأن من هذا الباب ينكسر خاطر الصغير الفقير منهم والضعيف لما يرى من جدة غيره، كما لا ينبغي له أن يدع أحداً من الباعة يقف على باب المكتب ليبيع للصبيان خوفاً مما قد يقع من ذلك من أضرار نفسية أو صحية لبعض الأطفال^(١٥).

وإلى جانب المؤدب والعريف عرفت المكاتب في ذلك العصر وظيفة مدرس الخط، والذي أطلق عليه اسم «المُكْتَب»، والذي كانت تشترط فيه نفس الشروط الواجب توافرها في المؤدب، إلى جانب أن يكون ملماً بهذا الفن إلماماً جيداً يمكنه من تدريس الخط بصورة صحيحة وسليمة. وربما جمع المؤدب بين الوظيفتين، فقد جاء في ترجمة الشيخ سراج الدين الذي توفي سنة ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م، أنه كان «أديباً مؤدباً مجيداً. مليح الخط، جود عليه أكثر أولاد المجاورين.. وكتب أكثر أولاد المجاورين، وسور أياديهم من براعة براعته بالأساور الزين» واضح من هذا النص أن المذكور كان يؤدب الأطفال، فيقوم بغرس القيم والمثل العليا في نفوس هؤلاء النشء، ويحفظهم القرآن الكريم تجويداً، فضلاً عن أنه

قام بوظيفة المكتب أي الذي يعلم الأطفال الخط الحسن وكيفية إجادته^(١١). وهناك إشارة أخرى يستفاد منها أن بعضاً من أهل المدينة المنورة، ممن عرف عنه حسن الخط أو لديه ميل في الاشتغال بهذه المهنة، أنه كان عليه أن يشتغل ويتدرب على أيدي كبار المشهورين في هذا المجال لينال قسطاً من التدريب يؤهله لشغل هذه الوظيفة، ففي ترجمة الشيخ محمد بن غياث بن طاهر بن العلامة الجلال أحمد الخجندي المدني الحنفي، أنه اشتغل عند السيد علي المُكْتَب شيخ المدرسة الباسطية وجوّد عليه الخط، وتردد إلى القاهرة، ثم توجه إلى الحبشة فقتل بها شهيداً في سنة ٨٧٩هـ / ١٤٧٤م. وأن الشيخ محمد أبا الفتح الخجندي، أخاه الذي قبله اشتغل أيضاً عند السيد علي المذكور وجوّد عليه الخط، واشتغل بهذه المهنة في المدينة المنورة ثم القاهرة إلى عام ٨٧٣هـ / ١٤٦٨م حتى وافته المنية في ذلك العام^(١٢). أما عن السيد علي المذكور فقد جاء في ترجمته أنه كان من كبار شيوخ المدينة المنورة في هذا الفن، وكان يتولى وظيفة ناظر المدرسة الباسطية في المدينة المنورة، وكان يفد إليه الكثيرون لدراسة الخط تمهيداً لتدريسه^(١٣). كذلك من المرجح أنه وجدت بمكاتب المدينة المنورة نظراً لطبيعة المدينة الدينية - «وظيفة معلم القرآن» فقد ذكر نفس المصدر السابق - وهو معاصر - في ترجمة للشيخ عمر الزليعي أنه «كان خيراً ديناً، معلماً للقرآن، على حال جميل قديم الهجرة والمجاورة في المدينة»^(١٤). هو وأمثاله قاموا بدور كبير في تحفيظ الصبية القرآن الكريم. ولعله كان يُصرف لأطفال المكتب الأقلام والمداد والدوي التي كانت تشتري من ريع الأوقاف المحبوسة على تلك المكاتب، ويوضح لنا الرحالة المغربي ابن جبير طرق تدريس الخط في بلدان المشرق العربي بوجه عام وبلاد الحجاز التي زارها في رحلته للحج بوجه خاص في قوله: «ويعلمون الخط في الأشعار وغيرها، تنزيهاً لكتاب الله عز وجل عن ابتذال الصبيان له بالإثبات والمحو. وقد يكون في أكثر البلاد المُلقّن على حدة والمُكْتَب على حدة فينفصل من التلقين إلى التكتيب، لهم في ذلك سيرة حسنة، ولذلك، يتأتى لهم حسن الخط، لأن المعلم له لا يشتغل بغيره، فهو يستفرغ جهده في التعليم والصبي في التعليم كذلك، ويسهل عليه لأنه بتصوير يحذو حذوه»^(١٥).

ولرعاية أطفال المكتب في غدوهم ورواحهم في أيام الدراسة بالمكتب، كان هناك شخص مسئول عن توفير الحماية، والرعاية لهم، وهو الذي أشارت إليه المصادر المعاصرة تحت اسم «السائق»، أي الذي يتولى توجيه الأطفال في الطريق من وإلى المكتب قادمين من منازلهم أو عند العودة عقب انتهاء موعد الدراسة، هذا الشخص كان يتم اختياره بعناية شديدة، ووفق شروط خاصة بحيث يكون أميناً ثقة متزوجاً^(١٦). عفيفاً لأنه ينفرد بالصبيان في الأماكن الخالية ويدخل على النسوان عند تسليمه الصبيان من ذويهم وتسليمهم لهم^(١٧). ومما لا شك فيه أن كل هؤلاء القائمين على العمل في المكتب وقعوا تحت إشراف وتفتيش دقيق من المحتسب، الذي كان من ضمن اختصاصاته العديدة التفتيش على مكاتب الأطفال ومراعاة سير العمل فيها، وله سلطة معاقبة كل من يراه مخالفاً للشروط الوظيفية المختلفة، بما يحقق في النهاية الرعاية كل الرعاية لهؤلاء النشء فهم عماد الأمة في كل زمان ومكان، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى الرقي الحضاري الذي وصلت إليه الأمة الإسلامية في عصر من أزهى عصورها التاريخية.

كذلك حددت كتب المعاصرين في تلك الفترة الشروط اللازمة لتنظيم العمل داخل هذه

المكاتب فيما يشبه اللوائح الداخلية في مصطلحنا الحديث، كما تحدت المهمة الإشرافية للمؤدب على تصرفات وتحركات الصبية داخل المكتب وخارجه. فقد حتمت على المؤدب أن يضع في اعتباره الفوارق الاجتماعية والاقتصادية - بين صبية المكتب، إذ كان لا يسمح لأطفال الأثرياء بإحضار دكة أو غيرها للجلوس عليها، لأن في ذلك ترفيعاً لابن الغني على غيره. وأن يمنع الأطفال من إحضار الطعام معهم إلى المكتب أو إحضار النقود لشراء احتياجاتهم أثناء فترة الدراسة، لأن ذلك يؤثر بشكل ضار على نفسية وإحساس الطفل الفقير الذي يعود إلى بيته «منكسراً خاطره متشوشاً في نفسه غير راض بنفقة والديه عليه لما يرى من نفقة من له اتساع في الدنيا»^(٣٦). وإلى جانب وظيفة المكتب «الكتاب» التعليمية، قام بالإشراف على النواحي الصحية للأطفال، فقد تحتم على المؤدب أن يفتش على نظافة الصبية، كان يفتش على أظفارهم ونظافة ملابسهم وشعورهم وأنجسادهم بصفة دورية، وفي حالة ما إذا اشتكى أحد منهم من مرض أو تعب، وتأكد من صدقه فكان عليه أن يصرفه إما باستدعاء والده أو إرساله إلى منزله صحبة «السائق» حتى يتمكن أو لياؤه أمره من علاجه أو إسعافه، وفي نفس الوقت كنوع من الإجراءات الوقائية لباقي أطفال المكتب ولمنع انتشار العدوى إذا ما أصيب بمرض معد^(٣٧).

ولم تكن مهمة المؤدب في الكتاب قاصرة على تعليم الأطفال القراءة والكتابة، وتحفيظهم بعض آيات من القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة فحسب، بل حرص المؤدب على تنشئة الأطفال نشأة صالحة، وأن يغرس في نفوس هؤلاء النشء القيم والمبادئ الفاضلة. كتعليم الأطفال كيفية احترام الناس، ومراعاة الذوق والأدب طبقاً للعرف الجاري في تلك الفترة، وأن يلقي الطفل السلام على من يدخل عليهم أو يمر بهم من الناس وبخاصة والديه، حيث حتمت بعض كتب الفقهاء في ذلك العصر على الطفل ضرورة «تقبيل أيديهما عند الدخول»^(٣٨). والبر بهما. كما كان يقوم المؤدب بمحاسبة الصبية عما بدر منهم من إساءة الأدب سواء كان ذلك بالقول أو الفعل، مع تقصيه لأخبارهم وسلوكهم. ومن لم ينفع معه التوجيه والعقاب واستمر على سوء أخلاقه وقلة أدبه منعه من دخول المكتب حتى يكون فصله وحرمانه عبرة لغيره من الصبية^(٣٩). بل اشترطت بعض كتب المعاصرين على المؤدب أن يراعي أنه ينبغي على كل طفل من أطفال المكتب «أن يعود ألا يبصق في المجالس ولا يمتخط بحضرة غيره ولا يضع رجلاً على رجل ولا يضرب بكفه تحت ذقنه لا يستدبر غيره ولا يغمز رأسه بساعده فإن ذلك دليل الكسل، ويعلم كيفية الجلوس ويمنع اليمين رأساً صدقها وكذبها حتى لا يتعود في الصغر. ويمنع أن يبتدىء بالكلام ويعود أن لا يتكلم إلا جواباً وأن يحسن الاستماع مهما تكلم غيره ممن هو أكبر منه سناً ويوسع لمن هو فوق المكان... ويمنع من لغو الكلام وفحشه وعن اللعب والشتم ومخالطة من يجري على لسانه شيء من الفواحش فإن ذلك يسري لا محالة من القراء السوء. وينبغي أن يعلم طاعة الوالدين ومعلمه ومؤدبه وكل من هو أكبر منه سناً... ويعلم كل ما يحتاج إليه من حدود الشرع ويخوف من السرقة وأكل الحرام ومن الكذب والخيانة... والفحش...»^(٤٠). من هذا النص تتضح لنا الآداب العامة التي تحتم على أطفال المكتب أن يتحلوا بها منذ نعومة أظفارهم، ولهذا كانت مهمة المكتب أو الكتاب على جانب كبير من الأهمية في تربية النشء.

كذلك كان من سلطات مؤدب الأطفال أن يعاقب من أهمل منهم عن قصد، أو من يرتكب خطأ يستحق عليه العقاب، لكنه اشترط عليه أن يترفق بهم ولا يضربهم إلا على إساءة

الأدب والفحش من الكلام، وغير ذلك من الأفعال الخارجة عن قانون الشرع. وعندما يضرب أحدهم فإنه كان عليه ألا يضربه بعصا غليظة تكسر العظم ولا رقيقة لا تؤلم الجسم بل تكون وسطاً، وأن يتخذ مجلداً عريض السير ويعتمد بضربه على الألياء والأفخاذ وأسافل الرجلين، لأن هذه المواضع لا يخشى منها مرض ولا غائلة^(٣١).

أما عن التعليم داخل المكتب، فقد كان يلتحق به الأطفال من سن الرابعة، وحتى العاشرة، وبداخل المكتب يجلس الأطفال حول مؤدبهم على حصير مفروش على الأرض، كما كانت في حوائط بعض المكاتب كتبيات «دواليب» توضع فيها المصاحف والأقلام والألواح والدوى^(٣٢). التي كان يستعملها أطفال المكتب يومياً وقد جرت العادة أن يكون لكل طفل من الأطفال لوح يستخدمه المؤدب ليكتب عليه الحروف أو الكلمات التي يدرسها، كما يكون له جزء من المصحف أو نسخة من المصحف، وعادة لا يأخذ الأطفال هذه الأدوات معهم إلى منازلهم بل يتركونها في الكتاب حتى لا تضيع أو تتعرض للتلف. كما جرت عادة المكاتب وبخاصة مكاتب السبيل أو مكاتب تعليم الأيتام أن يكون لكل منها باب غير الباب الذي يدخل منه الأطفال، يؤدي إلى دهليز صغير يتوصل منه إلى سكن المؤدب أو الفقيه، ويجواره مرحاض خاص بالمؤدب غير المراحيض المخصصة للأطفال^(٣٣). وكان الهدف الأساسي من التعليم في المكتب هو تعليم آداب الدين، إلى جانب القرآن الكريم الذي كان يعلم تلقيناً حفظاً له عن التحريف والتصحيف. كذلك كان على الأطفال أن يتعلموا في سن مبكرة قواعد الوضوء والصلاة وقواعد الإسلام الخمس، كذلك يحفظون بعض الحكم والأمثال، وبعض أبيات الشعر عن طريق التكرار مع زملائهم، كما كان الخط العربي من المواد الأساسية التي تدرس للأطفال في مكاتبهم، وكان المكتب هو الذي يقوم بهذه المهمة غالباً وكما سبق أن أشرنا لذلك. أما فيما يتعلق بتعليم القراءة والكتابة، فمن الملاحظ أن الطريقة التي كانت متبعة طوال العصر العثماني وحتى قيام الدولة السعودية الثانية لم تختلف عما كان متبعاً في العصر المملوكي، حيث كان يتعلم الأطفال أولاً الحروف الهجائية، ثم يتعلمونها بطريقة التشكيل وما يتبعها من اختلاف في طريقة نطق الحروف أو مدّها، بأن يكتب المؤدب كل حرف ثلاث مرات وعليه علامات التشكيل، ويطلب من الطفل قراءة كل حرف بهذه الطريقة حتى يحفظها، ثم ينتقل بعد ذلك إلى مرحلة تركيب الكلمات، هذا في الوقت الذي يتم فيه الطفل حفظ القرآن، عن طريق حفظ بعض قصار السور مبتدئاً بالفاتحة، ويكون حفظه للقرآن بطريقة تنازلية فيبدأ بحفظ الجزء الثلاثين وينتهي بالجزء الأول من القرآن، وهذا يعتمد على قدرة كل طفل على الحفظ والاستيعاب^(٣٤). وفي معظم المكاتب كان على الطفل أن يجيد القراءة والكتابة، ومعرفة مبادئ الحساب، كالأعداد، وعمليات الجمع والطرح والضرب والقسمة، إلى جانب حفظ القرآن الكريم وتحسين الخط^(٣٥).

أما عن مواعيد الدراسة والعطلات في هذه المكاتب، فقد نصت كتب المعاصرين على أن تكون هناك أيام للبطالة، أما عدد الأيام هذه فيبدو أنه كان متروكاً لرأي المؤدب، وظروف المدينة المنورة، من ذلك ما نصت عليه الكتب المعاصرة من قول: «وانصراف الصبيان واستراحتهم يومين في الجمعة لا بأس به وكذلك انصرافهم قبل العصر بيومين أو ثلاثة وكذلك بعده بل ذلك مستحب لقوله عليه الصلاة والسلام روحوا القلوب ساعة بعد ساعة فإذا استراحوا يومين في الجمعة نشطوا لباقيهما»^(٣٦). كذلك لعل الأيام التي كان يكثر فيها المطر كانت ضمن الأيام التي تعطل فيها المكاتب، أو سبب الأعذار مثل المرض أو الجمع

والمواسم الدينية، مثل موسم الحج والعمرة، كما كانت الدراسة تنتهي أحياناً بعد الظهر في يومي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع^(٣٧). وفي كل يوم من أيام الدراسة كان المؤدب يجلس بأطفال المكتب من بكرة النهار وإلى أذان الظهر ليعلمهم ما تيسر له من القرآن الكريم والخط العربي، ومن أذان الظهر يصرفهم إلى منازلهم لتناول الغداء، وفي يوم الثلاثاء من كل أسبوع فإنه كان يجلس بهم من بكرة النهار وإلى أذان الظهر ليعلمهم الهجاء والخط العربي^(٣٨). كما نسمع عن بعض المكاتب التي كانت تأخذ راحة لمدة تقارب الساعة عقب أذان الظهر، ثم يعود الأطفال وتستمر الدراسة حتى أذان العصر بذلك ينتهي اليوم الدراسي. أما بالنسبة للمدة الزمنية التي كان يقضيها الطفل في الكتاب فإنها توقفت في الغالب على مدى استعداد الطفل وقدراته، فقد كان الأطفال يلتحقون بالمكتب في سن الرابعة ويظلون يدرسون إلى سن العاشرة تقريباً، أما إذا بلغ الطفل سن الحلم فإنه يصرف من المكتب ليحل محله طفل آخر، وطوال هذه المدة، كان المؤدب يعاملهم بالحسنى ولا يقسو عليهم ولا يضرهم إلا إذا أساءوا الأدب^(٣٩).

فإذا أتم الصبي حفظ القرآن في المكتب، احتفل به احتفالاً كبيراً يسمى «الإصراف» فتزين أرض المكتب وحيطانه وسقوفه بالحرير، ويقوم أهل الصبي صاحب الإصرافه بزينة بقلائد الذهب وعماثم، ثم يركبونه على فرس أو بغلة مزينة ويحملون أمامه أطباقاً فيها ثياب من حرير وعماثم، على حين يمشي بين يديه بقية صبيان المكتب ينشدون طوال الطريق حتى يوصلونه إلى بيته. وعند البيت يدخل المؤدب ويعطي اللوح لأهل صاحب الإصرافه فيعطونه ما يقدرون عليه من المال^(٤٠). ويتناول الجميع الأطعمة والحلوى التي أعدها أهل الطفل احتفالاً بهذه المناسبة، ويقدم ولي الأمر هدية للمؤدب مع كسوة جديدة، وينصرف الجميع بنفس الحفاوة والترحيب اللذين تم استقبالهم بهما.

كما ينبغي أن نشير إلى أن كثيراً من الآباء وبخاصة من المثقفين كانوا يعنون عناية كبيرة بأطفالهم منذ الصغر، وإذا شعروا بأن لديهم نبوغاً فإنهم كانوا يحضرونهم إلى مجالس كبار الفقهاء والمحدثين في المدينة المنورة في ذلك العصر، ليسمعوا عليهم كثيراً من كتب الحديث والفقه^(٤١). كذلك وردت بعض الإشارات في أحد المصادر المعاصرة مفادها أن بعض كبار العلماء من أهل المدينة المنورة وكذلك أهل اليسار كانوا يتوجهون بأطفالهم إلى أحد المشايخ المجاورين لسكنهم، لكي يتلقى أطفالهم تعليمهم على يد هذا الشيخ، خصوصاً إذا انقطع هذا الشيخ بمنزله لضعف ألم به، وكان هذا الشيخ يقوم بتعليم الأطفال آداب التجويد، ويحفظهم القرآن مجوداً، بينما يقومون هم بتعليمهم في المنازل القراءة والكتابة، وأحياناً يقوم نفس الشيخ بتدريبهم على القراءة والكتابة، ويشارك أطفالهم غالب الأطفال الذين يحضرون لمنزل هذا الشيخ في تفهم ما يلقيه عليهم شيخهم. وأن بعضهم كان يأخذ عليه طرفاً من الفرائض والحساب والميقات وغيرها أو بعبارة أخرى لقد كان هناك في المدينة - كما هو الحال في غيرها من المدن الإسلامية الأخرى - ما يمكن أن نسميه بالمكاتب الخاصة التي تشبه المدارس الخاصة في عصرنا الحالي، حيث يتوجه إليها أبناء الأسرات العلمية وأهل اليسار من تجار وغيره، ويدفعون لمؤدبهم أو معلمهم مبلغاً من المال نظير تعليم أبنائهم^(٤٢).

أما عن تعليم البنات فلم يرد في المصادر المعاصرة ما يفيد صراحة وجود مكاتب خاصة لتعليم البنات في المدينة المنورة في ذلك العصر، وربما كان السبب في عدم وجود مكاتب خاصة بتعليم البنات تلك القيود التي كانت مفروضة على تعليم البنات، فقد نهى

عن تعليمهن الكتابة بوجه خاص حيث حثت كتب المعاصرين المؤدب ألا «يعلم الخط إمراة ولا جارية لأن ذلك مما يزيد المرأة شراً.. وقيل أن المرأة التي تتعلم الخط كمثل الحية تسقي سمًا»^(١٣). وليس معنى هذا أنه منع تعليم البنات منعاً باتاً، لكن يفهم من النص أنه سمح لهن أن يتعلمن الحديث الشريف والسيرة وحفظ القرآن الكريم، وعدم تعلم الكتابة، وإن كان هذا لم يمنع من وجود نساء مشهورات في الأحاديث والفقه والشعر مع كتابة الخط الجيد^(١٤). ليس في المدينة المنورة وحدها، بل وفي كثير من مدن الحجاز. إذ تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أن الأم إذا كانت متعلمة وبخاصة بنات الأسرات العلمية وما أكثرهن في ذلك العصر، فإنها عادة ما تقوم بتعليم بناتها القراءة والكتابة، كما تقوم بالإشراف على تحفيظهن القرآن الكريم، وبعض كتب الحديث النبوي الشريف، وبخاصة الكتب التي ضمت أربعين حديثاً، مثل الأربعين النووية، بل نسمع عن كثبرات منهن أنهن كن ينظمن الشعر كذلك^(١٥). كما وردت إشارة في بعض المصادر المعاصرة لعلماء من أهل الحجاز ممن تنقلوا بين الحرمين الشريفين تفيد بما لا يدع مجالاً للشك أن بنات العلماء وأشرف المدينة كن يتعلمن في منازلهن على أيدي نخبة من كبار ومشاهير علماء ذلك العصر. حيث كان يحضر هؤلاء العلماء إلى منازل هؤلاء الفتيات ويقومون بتعليمهن من وراء حجاب، وربما كانت الواحدة منهن تحضر معها أخاها لتلقي العلم في هذه الدروس^(١٦). وهذا دليل واضح على أن أهل المدينة أدركوا تمام الإدراك أن العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة، والمرأة بحاجة لتعلم كل ما يتصل بأمور دينها ودنياها، وأن الإسلام يحرص على العناية بالمرأة بنتاً، وزوجة، وأماً، وأختاً، وعلى تثقيفها وتعليمها ورفع مستواها، مع الاحتفاظ بجوهرها، وشخصيتها العربية الأصيلة في ظل الدين والقيم والأخلاق والمثل الرفيعة. كما نسمع عن حالات لبعض الأسرات العلمية بأنها كانت تستدعي بعض كبار علماء ذلك العصر لتعليم أولادهم وبناتهم في منازلهم الخاصة، وأن أحد هؤلاء الشيوخ قام بتعليم الصبية مع البنات في مكان واحد لأنهم جميعاً أبناء شيخ واحد وإن تعددت أمهاتهم، ففي ترجمة عائشة بنت شهاب القاضي شهاب الدين أحمد بن ظهيرة التي توفيت عام ٨١٠ هـ/ ١٤٠٧ م، أم كمال وقد اشتهرت بكنيتها، درس لها «محمد بن علي القطرواني، ومحمد بن يعقوب بن الرصاص، والقاضي نصار الدين محمد بن محمد التونسي المالكي، وأبو الحرم محمد بن محمد القلانسي، وآخرون كثيرون، في استدعاء مؤرخ بسنة ست وخمسين وسبعمائة، فيه إخوتها: أبو الفضل محمد، وعلماء، وأم الحسين»^(١٧).

وتجدر الإشارة إلى حرص الأسرات العلمية بوجه خاص وربما شاركهم في ذلك بقية أفراد المجتمع في المدينة المنورة على تعليم بناتهم في سن مبكرة، إذ تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أن البنات كن ينلن قدرأ من التعليم ابتداء من سن الثالثة أو الرابعة من أعمارهن، حيث تقوم الأم بدورها أولاً، وكذلك الأب، والجدة، أو أحد الأقارب بذلك، وعادة ما كانت تبدأ هذه المرحلة التعليمية الأولى بتعليم البنات الخط والقراءة وربما الكتابة مع تحفيظهن بعض صغار السور القرآنية، وبعض الأحاديث النبوية الشريفة، وكلما مر عام زادت حصيلة البنت من علوم الحديث والقرآن، وغالباً ما كانت تسمع أيضاً على كبار مشاهير العصر وبعد التأكد من حفظها تحصل على إجازة فما تكاد تصل إلى سن الرابعة عشر إلا وتكون قد حصلت على قدر كبير من التعليم، وفي مرحلة متقدمة من الدراسة تشبه مرحلة الدراسات العليا حالياً يمكنها أن ترحل مع والدها إلى كبار العلماء

ومشاهيرهم أينما وجدوا في مصر وبلاد الشام (في دمشق وحلب، وبعلبك وحمص وحماه وغزة والرملة)^(١٤).

كما أنه يتضح مما ذكره الفاسي مؤرخ مكة الشهير أن كثيراً من العلماء كانوا يسمحون لبناتهم بحضور مجالسهم العلمية من وراء حجاب، وخاصة مجالس السماع حيث يقوم أحد طلاب العلم بالقراءة في كتاب من كتب الحديث أو الفقه بينما يشرح لهم ذلك العالم ما تتم قراءته. كذلك كان يتم في مجالس السماع هذه رواية الأحاديث النبوية الشريفة بطريقة الإسناد المعروفة، وغالباً ما كان يتم إثبات أسماء هؤلاء البنات في مجالس السماع هذه، وبذلك يتسنى لهن رواية الأحاديث بطريقة السماع هذه، وعادة ما تستمر مجالس السماع هذه لعدة جلسات، يتم ذكرها، إذ كثيراً ما تشير المصادر إلى ذلك بقولها «في عدة مجالس للسماع آخرها يوم كذا...» كذلك كان يحدث في مجالس السماع هذه أن يلقي أحد الأدباء قصيدة شعرية أو عدة أبيات، وبذلك يحق لمن تحضرها أن تنشد هذه الأبيات عن هذا الأديب بلفظه وإذا لم يكن صاحب القصيدة حاضراً لمجلس السماع ويقوم شخص آخر بإنشادها، فقد جرت العادة أن تنشد الواحدة منهن هذه الأبيات أو تلك قائلة أنشدنا فلان بلفظه عن فلان إجازة، أي أنه أجاز لها أن تنشد هذه الأبيات، ومن الطبيعي أنه في مثل حالة الإجازة هذه أنها لا تتم إلا بعد التأكد من حفظ الواحدة منهن لما تجاز بالقاءه أو روايته، مع فهم معانيه إن كان من قصائد شعرية، أم من أحاديث نبوية شريفة.

وقد يكون الإذن بالإنشاد في القصائد الأدبية إما عن طريق الإذن مكاتبة، أي أن يأذن صاحب القصيدة أو راويها لإحداهن بإنشاد القصيدة ويكتب لها إذنًا بذلك، وإما أن يكون بالإجازة مكاتبة أن يجيز لها أن تروي القصيدة أو لا تجيز، وفي الحالة الأخيرة يقال إنها تفردت بالإنشاد^(١٥).

ومهما يقال عن احتمال وجود أماكن ربما اتخذت كمكاتب لتعليم البنات، أو بقيام بعض الشخصيات بتعليم البنات، أو تخصص بعض المشايخ من الرجال في تعليم البنات، فليس معنى هذا وجود مكاتب لتعليم البنات في المدينة المنورة في ذلك العصر بل وحتى في القاهرة عاصمة سلطنة المماليك وعاصمة الخلافة العباسية. فقد وردت إشارة فعلاً لدى الفاسي مؤرخ مكة الشهير في ترجمة للشيخة زليخة بنت إلياس بن اسماعيل الغزنوية أم أحمد الواعظة عن أنها كانت أثناء مجاورتها بمكة سنين كثيرة كانت تعظ وتلبس المرقعة في دويرة النساء، بل قد يرجح وجود أمثالها في المدينة المنورة في ذلك العصر أو أنها مارست مثل هذا النشاط في المدينة المنورة، فإننا نقول إن مثل هذا المكان كان بمثابة رباط للنساء سواء منهن المطلقات أم الأرامل لإيوائهن وتوفير الحماية والرعاية لهذا النوع من النساء. أما عن هذه الدروس فهي في الوعظ والإرشاد^(١٦). ولم يذكر أنهن كن يشتغلن عليها بطلب العلم إلا لبعض جلسات الوعظ، كذلك ما ورد عند السخاوي في ترجمة للشيخ محمد بن أحمد الأشموني من أنه كان متخصصاً في تعليم النساء وأنه «لقن في حياته جمعاً من النسوة ونحوهن»^(١٧). كذلك ما جاء في ترجمة علماء بنت الشيخ أبي اليمن محمد بن الإمام شهاب الدين أحمد بن الإمام رضي الدين إبراهيم بن محمد الطبري التي توفيت سنة ٨٢٦هـ / ١٤٢٢م من أنها سمعت، على عميتها الفاطمتين، أم الحسن، وأم الحسين ابنتي أحمد المرضي الطبري الحديث المسلسل بالأولية، وتساعيات جدها الرضي الطبري...»^(١٨). فإننا نقول إن ماتم من جهد من قبل هاتين الشيختين يدخل في

نطاق تعليم بنات الأسرة وبخاصة أسرات العلماء، وليس معناه أبداً أنهما كانتا تقومان بتعليم البنات على وجه الإطلاق، حيث لم ترد إشارة واحدة في المصادر المعاصرة بهذا الخصوص. وعلى هذا الأساس كان تعليم البنات يتم في المنازل بإحدى الطرق التي أشرنا إليها من قبل.

وفيما يختص بالاحتمال القائل إنه ربما كان التعليم في المكاتب مشتركاً، أي أن الكتاب أو المكتب كان يجمع بين البنات والبنين في هذه السن الصغيرة للتعليم داخله، مثلما كان الحال في عاصمة سلطنة المماليك حسبما يذكر أحد المراجع الحديثة بناء على ما جاء من إشارة في أحد المصادر المعاصرة رجحت وجود هذا النوع من التعليم المشترك^(٥٧). فبالرجوع إلى المصدر المشار إليه والذي تم الاستناد عليه في ترجيح وجود هذا التعليم المشترك للأطفال في عاصمة سلطنة المماليك، وبما يرجح وجوده كذلك في المدينة المنورة وجدنا أن النص يقول عن المؤدب في المكتب أو الكتاب في ذلك العصر: ينبغي له إن كان له ولد صغير أن لا يترك أحداً من صبيان مكتبه يحمله ذكراً كان أو أنثى، والمنع في الأنثى أشد ولا يستأذن في هذا الأباء...^(٥٨). وفي رأينا أنه حدث لبس في تفسير هذا النص، إذ المفروض أن الضمير في عبارة «يحملة» يعود على المولود، ثم تم تحديد نوع المولود بكلمتي «ذكر» أو «أنثى»، أي المقصود هنا بالمنع ألا يسمح المؤدب لأطفال المكتب وهم الصبية بحمل ابن أو ابنة مؤدبهم، وإذا حدث نوع من التجاوز وحملوا هذا المولود لأنه ذكر مثلهم فلا بأس، وإن كان المنع واجباً لاحتمال حدوث ضرر الطفل الرضيع هذا، أما إذا كان أنثى فالمنع حتمي، وهذا هو المعنى الواضح من هذا النص. أما الاستشهاد بالنص التالي في نهى المؤدب بالاً «يعلم الخط إمراً ولا جارية لأن ذلك مما يزيد المرأة شراً...»^(٥٩). فالمفروض أن المكاتب في ذلك العصر وطوال العصور الإسلامية المختلفة هي الأماكن الخاصة بتعليم الصبية الصغار، وليس الكبار، كما أنه باستخدامه كلمة «امرأة» فإنما يقصد المرأة المسلمة الحرة تمييزاً لها عن الجارية. وعلى هذا الأساس يمكننا القول إنه لم تكن هناك مكاتب للتعليم المشترك، وأن العالم الإسلامي لم يعرف هذا النوع من التعليم إلا في العصر الحديث، وأن بعضاً من الدول العربية ما زالت تحافظ على هذا التقليد القديم بمنع الاختلاط في مدارس المرحلة الأولى. ولو كان هناك تعليم مشترك في المكاتب فما الذي كان يمنع المصادر المعاصرة من أن تشير إليه ولو إشارة عابرة في مصدر أو أكثر من تلك المصادر وبخاصة كتب الوفيات أو كتب التراجم والطبقات التي أشارت إلى كثير من النساء وطريقة تعليمهن أولاً على أيدي الأقارب من أمهات وخالات وعمات ثم الأباء والأجداد والأعمام وغيرهم، وحضورهن مجالس العلم ونيل الإجازات من كبار مشايخ وعلماء ذلك العصر، ورحلة كثيرات منهن في طلب العلم في شتى الأقطار الإسلامية.

المدارس «الكلية الجامعية»

سبق أن أوضحنا أن الصغار قد وجدوا في رحاب المكاتب مكاناً ملائماً لتعلم مبادئ الدين والقراءة والكتابة على أيدي المؤدبين، ومعلمي القرآن والخط العربي، في المدينة المنورة في العصر المملوكي. لذا فمن الواجب علينا أن نشير إلى مكان جلوس الكبار للالتقاء بمشايخ العلم والتعلم على أيديهم في مختلف الدراسات التي تتطلب قدراً من عمق الاستيعاب وسعة الأفق في الوقت الذي كان فيه علماء المسلمين قد قطعوا أشواطاً بعيدة وحققوا نتائج جديدة في علوم الطب والفيزياء والكيمياء والصيدلة والفلك والجغرافيا والرياضيات. أو بعبارة أخرى أن النشاط الفكري والثقافي ازداد وتنوع، كما

تنوعت الدراسات والعلوم التي اشتغل بها المسلمون، مما تطلب منهم الاعتماد على التجريب والملاحظة والقياس وغير ذلك من الأمور بحيث ظهرت الحاجة الماسة إلى نوع جديد من المؤسسات يمكن أن تستوعب العلوم والدراسات المتعددة، ويمكن أن يعيش بين جنباتها العلماء وطلاب العلم عيشة هادئة مستقرة، تمكنهم جميعاً من مواصلة رسالتهم في انتظام بعيداً من المسجد الذي لم يكن ليحقق لهم هذا، ومن هذا الإحساس بدأت تنبت البذور الأولى لفكرة المدرسة في الإسلام إلى أن اكتملت في أواخر القرن الخامس للهجرة، الحادي عشر للميلاد، بظهور المدارس فأقبل كثير من حكام المسلمين وغيرهم من المقتدرين على إنشاء العديد منها بدافع التقوى والزلفى، هذه المؤسسات الجديدة كانت كافية لأن تستوعب النشاط الفكري والعلمي، والذي نحب أن نؤكد أنه هو أن المدارس غدت جامعات بالمعنى الحديث الذي نعرفه، سواء من ناحية تنوع الدراسات التخصصية ورفق مستواها فيها، أو قدرتها على استيعاب طلاب العلم الوافدين إليها، فضلاً عن أنها تميزت غالباً بمساكن لطلاب العلم والمدرسين، مما لا نظير له في المسجد، وغالباً ما كان يلحق بها سبيل للمشرب يعلوه مكتب لتعليم الأطفال كما هو الحال في مدرسة السلطان الأشرف قايتباي^(٩١). وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعرف المدرسة في هذا العصر بأنها المكان الذي يتخذ لتلقي العلم على أيدي شيوخ موقوفين عليه، وذلك لتمييزه عن حلقة المسجد وأن يكون ملحقاً به مكان لسكن المدرسين والطلاب، وما يتطلبه ذلك من وجود مرافق لخدمتهم في إقامتهم، مع وجود معاليم، أي مراتب وجرايات تجرى عليهم وبذلك تكون وظيفتها الرئيسية مستمدة من كونها أعدت لسكنى الطلاب والشيوخ والفقهاء، لا من قاعات التدريس والمدرسين. كما يتضح من النصوص التاريخية والأثرية لتأسيس المدارس أنها أنشئت خصيصاً لتدريس الفقه الإسلامي وعلوم الحديث والقرآن^(٩٢).

وللأسف الشديد فقد زالت كل آثار المدارس التي عرفت في العصر المملوكي في المدينة المنورة خلال التوسعات التي تمت في المسجد النبوي الشريف، وأهم ما يمكن قوله هو ما تميزت به هذه المدارس من حيث العوامل المؤثرة في تخطيطها. أنها لكي تبني كان لابد من هدم عقار قديم لإقامة مباني المدرسة عليها. وعلى هذا الأساس كان الازدحام سبباً في تصغير مساحات المباني، ولكن رغم صغر مساحة هذه المباني فإن المعمار أظهر براعة فنية وهندسية مذهلة، وأدمج فيها عناصر معمارية جديدة. فقد كان على المعمار أن يتوخى الدقة في أن تكون المساحات الداخلية قائمة الزوايا، سواء في التخطيط الإيواني أو في التخطيط ذي الصحن والظلال وفي نفس الوقت حرص على ألا يهدر من المساحات الأرضية التي يتضمنها البناء وذلك باستخدام التخانات المختلفة في الجدران لعمل دواليب حائطية أو كتيبات أو، خزانات كتب، وربما كان ضيق المساحة في مدارس المدينة المنورة في ذلك العصر وراء اختزال عدد الإيوانات إلى اثنين بدلاً من أربعة^(٩٣).

ويرجع السبب في هذا الازدحام إلى حرص مؤسسي هذه المدارس على أن تكون مدارسهم شارة على المسجد النبوي الشريف، أي ملاصقة له ومطلّة عليه، مثال ذلك المدرسة الشهابية التي تنسب إلى الملك المظفر شهاب الدين غازي بن الملك العادل سيف الدين أبي بكر بن أيوب بن شادي. الذي اشترى قطعة الأرض التي كانت عليها دار أبي أيوب الأنصاري بالمدينة المنورة، والتي يقال أنها مبرك الناقة، وكانت إقامة الرسول ﷺ بهذه الدار مدة سبعة أشهر عند مقدمه إلى المدينة المنورة حتى بنى مساكنه، فاشترى المظفر هذه الأرض وبنى عليها مدرسة للمذاهب الأربعة ووقف عليها أوقافاً كثيرة

بيافارقين إحدى مدن ديار بكر، وهي دار ملكه، وبدمشق لها وقف آخر أيضاً، ولها بالمدينة النبوية الشريفة أيضاً وقف من النخيل وغيره. والمدرسة قاعتان: كبرى، وصغرى، وفي إيوان الصغرى الغربي خزانة صغيرة جداً، كذلك بها محراب. وكانت هذه المدرسة قد تعطلت في أواخر العصر الأيوبي بسبب سكنى النظار فيها، فلما قامت الدولة المملوكية عادت المدرسة إلى ما كانت عليه من أداء مهمتها. وقد كانت هذه المدرسة مطلة على المسجد النبوي وإلى اليسار من باب عثمان المشهور باسم باب جبريل للسائر إلى البقيع^(١٩). ومن المدارس المحيطة بالمسجد النبوي الشريف المدرسة الشيرازية التي أنشأها إبراهيم الرومي سنة ٧٣٠هـ / ١٣٢٩م. وكذلك المدرسة الجوبانية أنشأها جويان أتابك العساكر المغلية سنة ٧٢٤هـ / ١٣٢٣م، وجعل له فيها تربية ملاصقة لجدار المسجد النبوي الشريف بين دار الشباك والحصن العتيق واتخذ فيها شباكاً في جدار المسجد، «ولم يكن في المدينة المنورة مدرسة ولا رباط ولا دار أحسن بناء، وأتقن وأمتن، وأحسن منها، مع شرف الجوار وقرب الديار، وقرب الجدار بالجدار...»^(٢٠). والمدرسة الباسطية التي أنشأها القاضي عبدالباست سنة بضع وأربعين وثمانمائة^(٢١). ومدرسة أخرى تدعى الشهابية كذلك، أو المدرسة الكلبرجية التي أنشأها السلطان شهاب الدين أحمد سلطان كلبجة من بلاد الهند في سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة، هذه المدرسة تم بناؤها أمام المسجد النبوي الشريف في الأرض التي كانت مقامه عليها دار جعفر بن يحيى بن خالد بن برمك في الجهة الشمالية من المسجد ملاصقة لباب الرحمة^(٢٢). والمدرسة الغياثية نسبة إلى السلطان غياث الدين أبي المظفر صاحب بنجالة من بلاد الهند، وهي بمكان يقال له الحصن العتيق عند باب الرحمة، أحد أبواب المسجد النبوي الشريف، ورتب بها مدرسين وطلبة وتم بناؤها عام ٨١٤هـ / ١٤١١م^(٢٣). وكذلك المدرسة الزمنية التي تنسب إلى أحد كبار تجار العصر المملوكي الثاني، ويدعى الشمس ابن الزمن، بناها في عهد السلطان الأشرف قايتباي في سنة ٨٧٨هـ / ١٣٧٣م. وكذلك مدرسة السلطان الأشرف قايتباي ضمن المجمع الذي تم بناؤه في أعقاب الحريق الذي شب في المسجد النبوي الشريف عام ٨٨٦هـ / ١٤٨١م، «حيث تم هدم المدرسة الجوبانية والمدرسة الغياثية وعمل محلها مدرسة ورباط وحمام وكتاب سبيل للأطفال باسم السلطان قايتباي، فيما بين باب السلام وباب الرحمة من أبواب المسجد النبوي الشريف»^(٢٤). هذه المدرسة ظلت قائمة زمناً طويلاً من الدهر حتى زارها الرحالة عبدالغني النابلسي عام ١١٠٥هـ وكانت تعقد بها محكمة قاضي المدينة المنورة عندئذ عند باب السلام فقال عنها: «مدرسة السلطان قايتباي التي عمرها على شكل القاعة بأربعة لواوين (يقصد أووين) كلها بالحجارة المنحوتة الملونة والشبابيك الكبار من النحاس الأصفر وفي وسطها الميدان المفروش بالبلاط المنقوش مرتفعة يصعد إليها بدرج ودھليز مبلط وشبابيكها مطلة على داخل الحرم النبوي من جهة الغرب قبالة الحجرة النبوية وفيه الخلوات للمجاورين ولها شبك مطل على باب السلام»^(٢٥). هذا الوصف غني بالتفاصيل التي توضح لنا مكونات المدرسة في العصر المملوكي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ذكر الأواوين الأربعة بها يدحض الرأي القائل بأن هذا النظام لم يعرف عملياً خارج مصر^(٢٦).

كانت هذه بعض الأمثلة لمدارس المدينة المنورة الشارعة على المسجد النبوي الشريف في العصر المملوكي. وفي الحقيقة أن طريقة بناء هذه المدارس وتركزها حول الحرم النبوي الشريف قد أتاح لها قدراً كبيراً من الإضاءة والتهوية، وهي من العناصر التي

ميزت المدارس المملوكية بوجه عام، والتي كانت تراعي في التصميم الهندسي لعمارة المدارس مع تزويدها بالشبابيك والبازهنجات أحياناً، إلى جانب تزويدها بالقناديل والثريات وما تحتاجه من زيت الزيتون الطيب وغيره، أو موكبيات من الشمع الأبيض المسبوك على القطن المفتول في شمعاد من النحاس المكث لأجل الإضاءة^(٧٧).

أما عن مدارس المدينة المنورة كمؤسسات تعليمية، فمن المعروف أن المدرسة أقيمت في العصر المملوكي لتؤدي وظيفة تعليمية، وبالرغم من ذلك فقد أقيمت بها الشعائر الدينية، واتخذت كمساجد تقام فيها الصلوات المفروضة، وبذلك كانت أقرب ما يكون بالمسجد إلا أنها تميزت عن المسجد بمساكن الطلبة التي كانت عادة ما تلحق بالمدرسة ليعيش فيها الطلاب والمدرسون، ولعل خير مثال على ذلك هو مدرسة السلطان الأشرف قايتباي التي سبقت الإشارة إليها، بأنها كانت بها مئذنة أو منارة خاصة بها في ناحيتها التي بباب الرحمة^(٧٨). كذلك كان فيها الخلوات أي مساكن الطلبة والتي أصبحت فيما بعد تستخدم لاستضافة المجاورين وكما جاء في وصف النابلسي لها في أوائل القرن الثاني عشر للهجرة، الثامن عشر للميلاد. كما جرت العادة بأن يكون في المدرسة مدفن أو مشهد حسب مصطلح ذلك العصر. لكي يدفن فيه مؤسسها حتى ولو توفي بمدينة أخرى غير المدينة المنورة، مثال ذلك المدرسة الجوبانية التي بناها جوبان أتابك العساكر المغلية في سنة أربع وعشرين وسبعمائة، وجعل له فيها تربة ملاصقة لجدار المسجد النبوي الشريف بين دار الشباك والحصن العتيق^(٧٩). وكذلك المدرسة التي بناها يازكوج أحد أمراء الشام، وعمل له فيها مشهداً نُقل إليه من الشام. «وقد كانت في مواجهة باب النساء أحد أبواب المسجد النبوي الشريف، تم بناؤها على قطعة أرض قيل أنها كانت دار أبي بكر الصديق رضي الله عنه^(٨٠). أما عن السبب في اتخاذ مدافن أو مشاهد لمؤسسي هذه المدارس فهو حرصهم على الدفن بمدارسهم التي بنوها لكي يحظوا بثواب قراءة القرآن والفتاح على أرواحهم من الطلبة والصوفية حيث كان ينص على ذلك في شروط الوقف^(٨١).

تجب الإشارة إلى أن الدراسة في مدارس المدينة المنورة على عصر سلاطين المماليك اختلفت فيما بينها، باختلاف المذاهب الفقهية التي أنشئت المدارس لتدريسها، وباختلاف الهدف الذي أقيمت من أجله المدرسة، حيث كانت هناك مدارس للشافعية، فقد ذكر السخاوي في ترجمة لمؤرخ المدينة المنورة الشهير الشريف السمهودي بأن الأمير خيرى بك قرره في المدرسة الشافعية بالمدينة^(٨٢). كذلك كانت هناك مدارس للحنفية، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما ذكره السمهودي نفسه من أن المدرسة التي بناها الأمير يازكوج أحد أمراء الشام السابق ذكرها قد تم بناؤها لأبناء المذهب الحنفي ودراسة الفقه على هذه المذاهب^(٨٣). كما وجدت بعض المدارس للحنابلة والمالكية، يدرس في كل منها الفقه على المذهب الخاص بها، كما وجدت بها بعض المدارس لتدريس الفقه على المذاهب الأربعة مثل مدرسة الأشرف قايتباي والتي سبق أن أشرنا إلى إيواناتها الأربعة، وهي التي خصص كل إيوان منها لأبناء مذهب من المذاهب، وكذلك المدرسة الشهابية التي تنسب إلى الملك المخضر شهاب الدين غازي وقد وقفها على المذاهب الأربعة أيضاً^(٨٤). ويهمن أن نشير أن اختلاف هذه المدارس مذهبياً، قد أدى إلى تجمع مسائل الخلاف بين المذاهب في دراسات خاصة، عرفت باسم «علم الخلاف» وقد برع فيها كثير من علماء ذلك العصر. وبصرف النظر عن اختلاف الدراسات الفقهية في تلك المدارس لاختلاف المذاهب، فقد تركزت

الدراسة فيها أيضاً حول علوم الحديث والقرآن واللغة العربية من نحو وصرف، فضلاً عن تدريس القراءات والوعظ، والعلوم الرياضية وكما هو الحال في المدارس المملوكية في كل مكان. ومن المرجح كذلك وجود مدارس كانت مخصصة لتدريس علم بذاته، وهذا ما يتفق مع طبيعة المدينة المنورة الدينية، حيث كانت أهم المراكز لدراسة علم الحديث، مما يجعلنا لا نستبعد وجود مدرسة على الأقل لدراسة الحديث النبوي الشريف، وهي التي عرفت في كثير من المدن الإسلامية الأخرى تحت اسم دار الحديث. وربما وجدت أيضاً بها مدرسة لدراسة العلوم القرآنية وهي التي كانت تعرف باسم دار القرآن.

ومما يلفت النظر أيضاً في مدارس المدينة المنورة في ذلك العصر، وكما سبق أن أشرنا، أنها كلها تركزت في مكان واحد حول الحرم النبوي الشريف، أو كانت شارعة عليه ولعل السبب في تركيز هذه المؤسسات التعليمية في تلك المنطقة أن ذلك كان سمة عامة يمكن أن يلاحظها أي باحث في الأماكن المقدسة الإسلامية في مكة المكرمة، والمدينة المنورة والقدس الشريف، والتي تعكس لنا حرص سلاطين وأمراء الممالك وكذلك أهل الخير على أن يجعلوا من تلك الأماكن مجمعاً إسلامياً ضخماً بما يشتمل عليه الحرم الشريف وتلك المؤسسات الثقافية والدينية في نفس الوقت، وربما كان هذا الحرص كنوع من نيل بركة مجاورة هذه الأماكن المقدسة.

أما عن مكونات المدرسة ومبناها في المدينة المنورة في ذلك العصر، فمن خلال ما سبق أن أشرنا إليه من بعض أوصاف لعدد من المدارس بها، نستطيع القول إنها لم تختلف كثيراً عن المدارس التي وجدت في كثير من المدن التي خضعت لحكم سلاطين الممالك، من حيث كونها تشتمل على كل ما يحتاجه طلبة العلم والصوفية فيها من مرافق، حيث وجد بها مطبخ وبيت طهارة، ومكان للصلاة، وإيوانات متعامدة متقابلة وفي كل إيوان عدد من الشبابيك التي تسمح بدخول الضوء الكافي حيث يجلس الطلبة في حلقات التدريس لتلقي دروسهم المختلفة، بالإضافة إلى الخلوي الخاصة بهم وشيخ المدرسة. كما أن الأثاث في المدارس التي وجدت في المدينة المنورة بوجه خاص ومدن الحجاز بوجه عام، بل وفي كثير من المدن التي خضعت لسلطنة الممالك، كان بسيطاً إذ فرشت أرضية الإيوانات التي كانت بمثابة قاعات للمحاضرات والدراسة والمناقشة والبحث في موضوع من الموضوعات الدراسية المختلفة، فرشت بالحصر أو البسط والسجاجيد. وقد جرت العادة بإحضار الحصر من مصر، حيث اشتهرت بصناعة نوع من الحصر العبداني الذي كان يستنبت سمارها بمصر جهة الفرما بالقرب، من مدينة بورسعيد الحالية، وكانت تصنع في القاهرة كذلك. وتجدر الإشارة إلى أن نظام الجلوس في هذه المدارس كان يتفق مع الروح الشرقية من حيث الجلوس على الأرض، وإن كانت هناك بعض المدارس كان بها كراسي للجلوس عليها في شتى البلدان التي خضعت لسلطنة الممالك، ولذا لا نستبعد أن تكون هناك مثل هذه المقاعد أو الكراسي لا استخدامها في الجلوس عليها في مدارس المدينة المنورة^(٧٠).

كما كانت مدارس المدينة المنورة شأنها شأن أي مدينة مملوكية أخرى - يوضع في الاعتبار عند تصميمها أن تخدم القراء والباحثين خدمة ممتازة في حدود التطور الحضاري. فالإيوانات في غير أوقات الدروس المقررة طبقاً للائحة المدرسة، كانت تعتبر من صميم المكتبة وجزءاً أصيلاً منها، ومخصصة لخدمة القراء في المطالعة والنسخ والمراجعة أو المقابلة. كما كانت دور القاعة تمد المدرسة بالهواء صيفاً والشمس شتاءً،

وتشد عليها شبكة من النحاس لمنع الطيور وما عساه يسقط، وكان الفراشون بالمدرسة يقومون بتعليق السحابة من القماش السميك على دور القاعة زمن الصيف، وفي أوقات الحر الشديدة أو الغبار وغيره. ويرفعونها في زمن الشتاء لكي تصل أشعة الشمس فتبعث الدفء في أنحاء المدرسة^(٧٦).

وبالنسبة لمقررات الدراسة، فالحقيقة أننا لم نعثر فيما بين أيدينا من مصادر مراجع على أية إشارة بهذا الخصوص، أما بخصوص مواعيد الدراسة فقد وردت بعض الإشارات البسيطة التي تفيد أن الطلبة المقيمين بالمدرسة كانوا لا يغادرونها صيفاً ولا شتاء ولا ربيعاً ولا خريفاً إلا لحاجة، بما يفيد استمرار الدراسة، هذا إذا استثنينا من ذلك العطلات الرسمية كالأعياد والمناسبات المختلفة وغير ذلك من الأعياد مثل السفر للحج. وكقاعدة عامة فإن فصول الدراسة كانت تعقد ما بين الصباح الباكر ومنتصف النهار، كذلك كانت تعقد ما بين الظهر وصلاة العصر، وبعدها تعطى فترة للراحة والأكل، وكثير من الطلبة - كانوا يفضلون الحضور عند مدرسيهم بعد صلاة المغرب، وأثناء الليالي الباردة باعتبار أنها من الأوقات المشجعة على تحصيل العلم^(٧٧). ومع هذا فقد وردت إشارة عند الرحالة المغربي العياشي الذي زار المدينة عام ١٠٧٤هـ. مفادها أن الدراسة كانت تعطل أسبوعياً يومي الثلاثاء والجمعة وأن هذه عاداتهم، وأنه طالب المسؤولين بتغيير هذه العادة «فطالبته أن نعوض الخميس بالثلاثاء، فأبوا كل الإباء...» ولا ندري هل كان الحال كذلك في العصر المملوكي أم لا^(٧٨).

ولقد حرص سلاطين وأمراء الممالك وحكام المسلمين وغيرهم من أهل الخير واليسار على اختيار المدرس الذي سيقوم بالتدريس في المدرسة التي بناها كل منهم. ذلك أن مركز المدرس والذي يعتبر أستاذ المادة، كان يفوق مركز المدرسة، ولأن الطلاب كانوا يرتحلون إليه بالذات أينما حل، ويحصلون منه على الإجازات العلمية، وقد ينص في وثيقة الوقف الخاصة بالمدرسة على أن يكون المدرس أفقه الفقهاء في مذهبه، وقد يكون هو نفسه الناظر على المدرسة والذي كان من اختصاصه الإشراف على المدرسة، والأوقاف المحبوسة عليها وعلى حساباتها، وعليه أن ينفذ وصية الواقف وكما سبق أن أشرنا في اختيار مؤرخ المدينة الشهير السمهودي مشرفاً على مدرسة الأشرف قايتباي. ولقد اشترطت كتب الفقهاء المعاصرين في المدرس شروطاً أهمها: «أن يحسن إلقاء الدرس وتفهمه للحاضرين، فإن كانوا مبتدئين فلا يلقي عليهم مالا يناسبهم من المشكلات، بل يدرّبهم ويأخذ بالأهون فالأهون، إلى أن ينتهوا إلى درجة التحقيق. وإن كانوا منتهين فلا يلقي عليهم الواضحات، بل يدخل بهم في مشكلات الفقه، ويخوض بهم عبابه الزاخر ومن أقيح المنكرات مدرس يحفظ سطرين أو ثلاثة من كتاب ويجلس يلقيها وينهض.. فإن هذا يُطرق العوام إلى روم هذه المناصب»^(٧٩).

وجرت عادة مدرسي المدارس في المدينة المنورة في ذلك العصر أن يتخذ الواحد منهم قارئاً أو عدة من القراء، يقرأ الواحد منهم في درس الفقه مثلاً على الطلبة شيئاً من تأليف مدرس الفقه، أو من أحد الكتب التي يقوم بشرحها لهم أو التعليق عليها^(٨٠). ولم يكن هذا الوضع قاصراً على علوم القرآن الكريم والحديث النبوي أو الفقه أو اللغة العربية وغيرها من العلوم النقليّة، بل شمل الكثير من العلوم العقلية العديدة مثل الفرائض والفلك وغيرها من العلوم المختلفة^(٨١).

وبفضل ما توافر للحضارة العربية الإسلامية من قدرة على التطور والتجديد والابتكار، أو عدم الجمود في مجال النظم، شهد قيام المدارس وظيفية جديدة عرفتها الجامعات الأوروبية الحديثة عن المسلمين، هي وظيفة المعيد، ذلك أن الوضع جرى في كل المدارس الإسلامية على تعيين معيد أو أكثر لكل مدرس، وسمي معيداً لأن مهمته الأساسية أن يعيد للطلبة ما ألقاه عليهم المدرس ليفهموه ويحسنوه، كما كان يشرح لهم ما يحتاج إلى الشرح^(٨٦).

وقد أوضحت بعض كتب المعاصرين ما على المعيد من واجب، ومدى أهميته بالنسبة لطلبة العلم، فقد جتمت عليه ضرورة سماع الدرس بالقدر الذي يمكنه بعد ذلك من تفهيم بعض الطلبة، ونفعهم وعمل ما يقتضيه لفظ الإعادة، وإن لم يفعل هذا فما شكر الله تعالى على وظيفة الإعادة هذه^(٨٧). كذلك كان على المعيد بأن يحضر الدروس التي يكلفه بها المدرس ليقرأها على الطلبة أثناء الدرس، وهناك بعض الإشارات عن أن بعض المعيدين كان على درجة كبيرة من العلم وسرعان ما تميز واشتغل عليه الطلبة فصار من أعيان علماء المدينة المنورة في ذلك العصر^(٨٨).

كما وجدت عدة وظائف داخل المدرسة في المدينة المنورة كباقي المدن الإسلامية الأخرى في عصر سلاطين المماليك، مثل مفرق الربعة الشريفة وهو نفسه خازن الكتب، وكانت مهمته تفريق المصاحف الشريفة على الطلبة للقراءة فيها ثم جمعها، وكذلك المحافظة عليها وعلى مكتبة المدرسة وما بها من كتب، وكذلك كاتب الغيبة والذي كان يقوم بعملية حصر الغياب، والحضور بالنسبة للطلبة. وقد أوضحت كتب المعاصرين له ما ينبغي عليه لكي يؤدي وظيفته على خير وجه، فقد حتمت «عليه اعتماد الحق وألا يكتب على كل من لم يحضر، ولكن يستفصح عن سبب تخلفه، فإن كان له عذر بينه، وإن هو كتب عن غير بصيرة فقد ظلمه حقه. وإن سامح بمجرد حطام يأخذه من الفقيه فهو على شفير جهنم»^(٨٩). هذا إلى جانب وجود وظيفة الوقاد وهو الذي كان يقوم برعاية المصابيح والقناديل والثريات وتزويدها بالزيت وإسراجها وكذلك إطفائها في الوقت الذي لا يحتاج فيه إليها كذلك وجدت وظيفة المزملاطي وهو الذي يسهل على الطلبة وغيرهم الشرب من السبيل المعد لذلك في الأوقات المخصصة لتسبيل ماء الشرب، كما يعمل على نظافة الأنية المستخدمة في شرب المياه باستمرار حفاظاً على الصحة العامة، كذلك كان لكل مدرسة بواب، مهمته الأساسية حفظ ما في حواصل المدرسة من فرش وقناديل وزيت وآلات، كما كان عليه أن يلازم باب المدرسة ويفتحه عند اللزوم ويغلقه عند الاستغناء في الأوقات المعهود ذلك فيها، ولا يفصل عنه إلا بعذر ويستخلف مكانه زمن غيبته، ويمنع المرتاب فيهم، أو من يكثر الدخول لغير حاجة أو من يريد الإقامة بالمدرسة في غير عادة، كما كان عليه منع أرباب التهم والفساد من دخول المدرسة أو من يقصد الدخول بفعله أو من يتوقع منه أذى أو تشويش، وربما اشترطت بعض الوثائق الخاصة بالوقف على المدارس سكنى البواب بالمدرسة وإلا سقط حقه من وظيفته^(٩٠). أما الفراش فقد كان من مهام وظيفته أن يقوم بكنس المدرسة وربما قبة الواقف أو تربته، ومسح المدرسة وفرشها وفض ما بها من الآلات وتعمير القناديل، وغير ذلك من الأعمال المتعلقة بالنظافة، وكان يشترط فيه عادة أن يكون من أهل الخير والصلاح ساكناً بها لا يباحر بها^(٩١).

ولم يهمل مؤسسو المدارس الرعاية الطبية الشاملة للمدرسين والمعيدين، والطلبة ومن معهم من أصحاب الوظائف بالمدرسة، سواء أكانوا من المقيمين بها أم من المقيمين

خارجها. على أن هذه الرعاية لم تشمل كل المدارس، ولكنها وجدت في المدارس الكبيرة حيث كان يخصص ناظر الوقف رجلين أحدهما عارف بالطب خبير بمعالجة الأبدان، والثاني عارف بصناعة الكحل على أن يحضر كل منهما كل يوم إلى المدرسة لمباشرة المرضى من القائمين بالمدرسة أو الذين يعملون بها^(٨٨).

أما طلبة العلم، فقد تمتعوا بحرية اختيار المواد التي يدرسونها، بحيث «لا يمنع فقيه أو مستفيد من الطلبة مما يختاره من أنواع العلوم الشرعية»^(٨٩).

وكثيراً ما اعتمد هذا الاختيار على مكانة المدرس وشهرته العلمية، ويظل الطالب يحضر الدروس عند أحد المدرسين أو الشيوخ حتى يأخذ منه كفايته، فينتقل إلى آخر، وتطلبت هذه الطريقة من طالب العلم أن يجول في مختلف البلاد والأصمار الإسلامية ليسمع من مشاهير العلماء فيها، كما كان من الأمور المألوفة في تلك العصور أن يجوب طالب العلم مدن العالم الإسلامي ليتتلمذ على شيخ معروف أو عالم ذائع الصيت^(٩٠). ومع هذا وجدت بعض القواعد والآداب التي تحتم على طلبة العلم أن يراعوها، فقد أوجبت عليهم بعض كتب المعاصرين أنه يتحتم عليهم التفهم على قدر أفهامهم، والمواظبة إلا بعذر شرعي. ومن أقبح ما يرتكبونه، تحدث بعضهم مع بعض في أثناء قراءة الجزء من الربعة، فلاهم يقرأون القرآن، ولا هم يسلمون من اللغوفي الكلام...«وربما فتح الواحد منهم» كتاباً ينظر فيه، ولا ينظر لما يقوله المدرس: بل يجلس بعيداً عنه لا يسمعه وهذا لا يستحق شيئاً من العلوم، ولا يفيد أنه يطالع في كتاب وهو في الدرس...»^(٩١).

ولم تكن المدة التي يقضيها طالب العلم بالمدرسة، أو المدة التي يقضيها في مصاحبة العلماء للأخذ منهم محددة أيضاً، بل كان يرجع ذلك إلى قدرة الطالب على الاستيعاب للمادة العلمية التي يدرسها على أستاذ هذه المادة، واتقانه لها ثم رغبة الطالب نفسه في أن يجيزه شيخه أو مدرسه بعد أن يكون قد تمكن من عمله وتأهل فيه. أما عن الإجازة نفسها وهي تشبه الآن الشهادة التي يحصل عليها طالب العلم، فيجب أن نشير إلى أن هذه الإجازة لم تكن تصدر من المدرسة أو أي مكان للتعليم سواء كان مسجداً أو غير ذلك من المؤسسات التعليمية، ولكنها تصدر عن مدرس المادة أو الشيخ بصفته الشخصية، وليست شهادة من المعهد العلمي بأن الطالب أتم دراسته كما هو متبع اليوم^(٩٢). وكان من حق الطالب أن يحصل على أكثر من إجازة من عالم أو مدرس، وربما أجاز له كل شيخ في مادة مختلفة، وربما أجازته أكثر من شيخ في مادة واحدة أو كتاب واحد. وفي بعض الأحيان يقوم الشيخ بإجازة الطالب في المواد التي درسها عليه فقط، أما إذا رأى فيه الكفاية والأهلية التامة، يجيزه الشيخ بإجازته الشخصية بمعنى أن يساويه بنفسه في المؤهلات العلمية التي يحملها، ولدينا من هذا النوع إجازة منحها الشيخ الوانوغي أحد كبار علماء المدينة المنورة، لمؤرخ مكة الشهير الشيخ تقي الدين الفاسي، جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم. يقول كاتبه العبد الفقير إلى ربه: محمد بن أحمد الوانوغي: أنه لما من الله سبحانه علي بالتردد إلى مكة المشرفة حاجاً ومعتماً مجاوراً، وطلبت الاجتماع بعلمائها وفضلائها وصلحائها وحكامها. كان ممن اجتمعت به وذاكرته وباحثته مراراً عديدة في مسائل كثيرة من مسائل الفقه وغوامضه، وما يتعلق بها. وتكررت أسئلته عن ذلك كله، وباحثته فيها مرة بعد أخرى السيد الفقيه الفاضل، الأعدل، الأكمل، الجامع للصفات الكاملة الحسنی، الأصيل، القاضي تقي الدين محمد بن الشيخ الحسيب، الأصيل شهاب الدين أحمد بن علي الفاسي. نفع الله

بفوائده وعلومه الجليلة. وقد ورد علينا بالمدينة المشرفة، وحضر معنا درس الفقه والأصول، وأبدى فيه من فوائده ومباحثه الجليلة ما يليق بعلمه وفضله على طريقة أهل الفنون والمباحثة فرأيت به بذلك كله أهلاً للتدريس، والفتوى، والحكم، وإفادة الطالبين مع ما جبل عليه من حسن الفهم، وحسن الإبراد، وسعة الثاني في البحث والمراجعة فيه فأوجب ذلك كله: الإذن له بالتدريس، والفتوى، وإفادة الطلبة وحثه على الاشتغال بذلك كله والملازمة له، لينتفع به الناس عموماً وأهل بلده خصوصاً. فإني لم أر في فقهاء المالكية بالحجاز كله من يقاربه في جميع ما ذكر. نفع الله به. ولا في اتصافه في العلم، ولا في الفهم عن الأئمة. زاده الله وإيانا فقهاً وعلماً - فليتجرد - أعزه الله تعالى - لذلك، ويأخذ فيه بالحزم، والعزم لمسيس الحاجة في ذلك وافتقار الناس إليه زماناً ومكاناً والله سبحانه يسدده، ويوفقه للخير، والفهم، والجد في العلم بمنه وكرمه».

وقد أجزت له مع ذلك أن يروي عني جميع ما يصح لي روايته من مروى ومصنف بشرطه قاله وكتبه العبد المسمى أوله: محمد بن أحمد الوائلي المالكي. نزيل الحرمين الشريفين بتاريخ ثاني عشر من ذي الحجة الحرام سنة ثلاث عشرة وثمانمائة^(١٣).

ويبدو أن منح الإجازة كان له احتفال خاص به، حيث يجتمع أهل الفضل والعلم، ويؤدي الشخص طالب الإجازة ما يطلب منه تسميحه فيما يشبه المناقشة العلنية التي تتم في عصرنا الحالي للحصول على شهادتي الماجستير والدكتوراه، وقد أوضحنا في نص الإجازة السابقة أنها بدأت بالبسملة وحمد الله تعالى، ثم مقدمة في فضل العلماء ومكانتهم ومنزلة علم الشريعة، ثم تقرير ومدح في طالب الإجازة، والإسهاب في المدح، ثم الإذن له بالتدريس والفتوى، وكذلك الإجازة له برواية كل مرويات الأستاذ ومصنفاته وفق الشروط المتبعة في ذلك، يلي ذلك اسم الشيخ الذي منح الإجازة وتاريخ منحه لها.

كما تشير المصادر المعاصرة إلى نوع آخر من الإجازة وهي الإجازة بعرض الكتب، فعندما يتم أحد الطلبة حفظ أحد الكتب في فن من الفنون فإنه يقوم بعرضه على مشايخ عصره، «فيقطع الشيخ المعروض عليه ذلك الكتاب ويفتح منه أبواباً ومواضع ليستقرئه إياها من أي مكان اتفق فإذا مضى فيها من غير توقف ولا تلثم استدل بحفظه تلك المواضع على حفظه لجميع الكتاب وكتب له بذلك كل من عرض عليه وتكتب الإجازة من هذا النوع في ورق مربع صغير»^(١٤). وتشير بعض المصادر المعاصرة إلى أنه في عرضة كتب الحديث، وبخاصة الكتب الصغيرة مثل كتب الأربعينات التي تجمع أربعين حديثاً، أو كتب الثمانين حديثاً، أو حتى في كتب الشروح الخاصة بها، فغالباً ما كان يقوم الشيخ بإبدال بعض الألفاظ، وزيادة ألفاظ أخرى، أو أن يبدل حديثاً صحيحاً بآخر غير صحيح، ويترك للطالب أن يظن إلى الخطأ، أما الإجازة في الطب فإنه متى أتم الطالب دراسته في فن من فنون الطب، أو كتاب معين فيه، تقدم إلى رئيس الأطباء بالمارستان أي المستشفى وطلب منه إجازته للاشتغال بالطب^(١٥). وكانت هذه الإجازة يتم الحصول عليها بنفس الطريقة السابقة، ولكنها كانت تنقسم إلى قسمين: إجازة نظرية وإجازة ممارسة، أي أنه يمكن أن يجاز الطالب في كتاب معين أو فن معين لإقرائه أو تدريسه فقط، ثم كانت تصدر إجازة أخرى للتصريح لصاحبها بالاشتغال بالطب وممارسته عملياً^(١٦).

وبجدر بنا أن نشير إلى أن إنشاء مدرسة جديدة كان يعتبر حادثاً ضخماً في الدولة الإسلامية بوجه عام، فيحتفل بافتتاحها احتفالاً كبيراً يحضره السلطان أو الحاكم أو من

ينوب عنه، حيث يحيط بهم في صحن المدرسة الفقهاء والقضاة والأعيان ومن باشر عمارة المدرسة، ويمد سماط زاهر بمختلف ألوان الأطعمة والحلوى والفواكه، كما تملأ فسقية المدرسة بشراب السكر والليمون، وفي نهاية الحفل يتم الإنعام بالخلع على كل من أسهم في بناء المدرسة من المعلمين والبنائين والمهندسين وغيرهم^(١٧). وبالنسبة للمدينة المنورة بوجه خاص، فقد أشارت بعض المصادر المعاصرة إلى أن السلطان الأشرف قايتباي أرسل مندوباً عنه عند الاحتفال بتدشين مدرسته عام ٨٨٩هـ / ١٤٨٤م وهو بهاء الدين أبا البقاء بن الجيعان وبعد أن قرر أمر المدرسة «صرف للمرخمين وغيرهم من أرباب الصنائع مصروف بقية عملهم، وأحسن النظر في ذلك حتى زاد جماعة منهم من ماله وتلطف بهم وأحسن، فانطلقت الألسنة بالدعاء له، أحسن الله له الجزاء.. وقد أخبرني بعض المباشرين لهذه العمارة الميمونة أن المصروف فيها وفيما شرعوا فيه من عمارة المدرسة وتوابعها نقداً وأثمان آلات وبهائم وغير ذلك مائة وعشرون ألف دينار، ومع ذلك فلم يتم بعد...»^(١٨). ولم تُشر المصادر المعاصرة إلى من قرره السلطان في وظائف المدرسة المختلفة، إلا أننا نرى أنهم لم يختلفوا عن قرره في مدرسته التي بناها في مكة المكرمة في نفس الوقت، من مدرسين، وقرأء صحيح البخاري، وقرأء الربعة الشريفة، وفراشين، وبوابين، ووقادين، وخبازين، وسقائين، وناظرراً للمدرسة والوقف، والجابي، والصيرفي، وأصحاب الخلاوي أي طلبة العلم^(١٩).

ولكي تجد المدرسة مورداً ثابتاً من المال يمكنها من مواصلة رسالتها في هدوء واطمئنان، وخاصة في عصر لم تكن للدولة سياسة تعليمية ثابتة المعالم واضحة الأركان وكما هو الحال في عصرنا الحالي، فإن مؤسسي المدارس حرصوا على وقف الأوقاف والأحباس عليها، مثلها مثل غيرها من المنشآت الخيرية والدينية كالمساجد والزوايا والخانقاوات والبيمارستانات وغيرها. وقد سبقت الإشارة إلى مثل هذه الأوقاف عند الحديث عن المدارس المحيطة بالمسجد النبوي الشريف. على أن وجه الأهمية أن هذه الأوقاف لم تكن قاصرة على الأرض، بل شملت كثيراً من البيوت والأسواق والمعاصر وغيرها. وهكذا جرت العادة أن ينشئ السلطان أو الأمير أو الحاكم أو فاعل الخير المدرسة، ويخصص لها الأوقاف الواسعة لينفق من ريعها على المدرسة، وعلى موظفيها من مدرسين وشيوخ، فضلاً عن طلاب العلم المسجلين فيها، حتى ينصرف الجميع إلى أداء رسالتهم في جو من الاطمئنان وراحة الفكر. بل كثيراً ما تصادف في الوثائق المعاصرة بعض الخيرين وقد وقف الأوقاف على مدرسة سبق أن شيدها غيره، وذلك طلباً للمغفرة وحسن الثواب^(٢٠). ولا ندري هل كانت مقررات الطلاب النقدية، والعينية من كساء وغذاء والتي كانت تصرف لهم وفق شروط الواقف متساوية وواحدة لجميع الطلبة أم اختلفت مثلما حدث في كثير من المدن التي خضعت لسلطنة المماليك حسبما يراه ناظر الوقف من التسوية والتفضيل، وهل أدت هذه التفرقة إلى تحاسد بين الطلبة بسبب نقص مقرر أحدهم عن زميله أم لا؟^(٢١). فالمصادر التي بين أيدينا لم تشر صراحة إلى ذلك. مما يرجح أنها لم تختلف.

بيوت الصوفية :

تعتبر بيوت الصوفية في المدينة المنورة في العصر المملوكي من المراكز الثقافية الهامة، وهي التي اتخذت لها عدة أسماء، مثل الخنقاوات، والربط، والزوايا. والمعروف أن الخانقاه لفظ مأخوذ عن الفارسية، ومعناه البيت الذي ينزل به الصوفية. أما الرباط فهو

في الأصل البناء المحصن الذي يقام قرب الحدود ويرابط فيه جماعة من المجاهدين لمواجهة الأعداء ودفع خطرهم، وبمرور الوقت قلَّ الخطر على دار الإسلام في المشرق وعندئذ أخذ الرباط يفقد طابعه الحربي، وتغلبت عليه الصفة الدينية، فتحول إلى دار للمتصوفة، أي أصبح الرباط يطلق على المكان الذي ينزل به الصوفية. أما إذا كان الرباط مخصصاً للنساء فهو في الأصل مبنى أو مسجد صغير للصلاة والعبادة، ثم تطور هذا اللفظ في معناه وأصبح يقصد به المنزل للصوفية^(١٠٧). والحقيقة أنه حتى في كتب المعاصرين نجد أن الخانقاه والرباط والزاوية قد تشابهت معانيها، ولم تعطنا تفرقة واضحة بينها، فابن الحاج في حديثه عن الرباط يذكر أن الرباط المسمى في عرف العجم خانقاه^(١٠٨). والرحالة المغربي ابن بطوطة يقول إن الخانقاه هي الزاوية، وإن أهل مصر يطلقون على زواياهم اسم خانقاوات أو خوانق^(١٠٩). أما عمدة مؤرخي العصر المملوكي وهو المقرئ فقد أورد في حديثه عن الخوانق والربط والزوايا دراسة طيبة، حيث ذكر كل نوع على حدة، لكنه في تعريفه لها لم يخرج عن معنى واحد هو أنها كانت جميعاً بيت الصوفية ومنزلهم^(١١٠).

وعلى أية حال، فإن السمة الواضحة والتي اتسمت بها الحياة الدينية في العصر المملوكي في المدينة المنورة وفي غيرها من المدن المملوكية الأخرى، انتشار التصوف، واتساع نطاقه بشكل كبير وليس أدل على ذلك من أن السخاوي، وهو مؤرخ معاصر لأواخر ذلك العصر عندما تحدث عن بيوت الصوفية المجاورة للمسجد النبوي الشريف في المدينة المنورة ذكر لنا أكثر من أربعين بيتاً من بيوت الصوفية. وهذا العدد هو بلا شك كبير جداً بالنسبة لمساحة المدينة المنورة. كما أنه كبير أيضاً بالنسبة لعدد المدارس أو الكليات الجامعية التي عرفتها المدينة في نفس العصر، وبما يوحي أن هذه الربط أخذت تحل محلها بدليل كثرتها هذه^(١١١). هذا في الوقت الذي ظهرت فيه وبشكل واضح العصبية الطائفية بين صوفية الزوايا المختلفة، بمعنى أن المريد الذي ينتقل من شيخ إلى آخر، أو من بيت من بيوت الصوفية إلى بيت آخر كان يتهم بأنه أراد الدنيا ولم يرد الدين وذلك لاختلاف بيوت الصوفية في ليونة العيش باختلاف الأوقاف المحبوسة عليها وأقدار أسيانها^(١١٢). وفي الوقت نفسه لم يكن من مصلحة أهل الرباط أو الزاوية أن يزداد عددهم، لأن الوقف ثابت فتؤدي زيادة العدد إلى انخفاض مستوى معيشة الأعضاء^(١١٣). ومع هذا كان عدد بيوت الصوفية والصوفية في تزايد، فإذا كان عدد هذه الربط في أواخر العصر المملوكي قد بلغ أكثر من أربعين، فما هو هذا العدد في بداية هذا العصر بالمقارنة إلى ما تهدم منها أو تعطل عن أداء وظيفته لسبب أو لآخر، كاستيلاء على الأوقاف المحبوسة عليه وهي ظاهرة كثيرة الحدوث في هذا العصر في كل مكان. وهنا ينبغي أن نقف قليلاً لتفسير هذه الظاهرة في ضوء المعطيات التاريخية، وطبيعة الأحداث الخاصة بالمدينة المنورة في هذه الفترة من تاريخها.

فالمدينة المنورة عرفت التصوف قبل العصر المملوكي بفترة طويلة، أي في العصر الفاطمي، إذ يقرر بعض الباحثين ذلك استناداً على ما قرره ابن خلدون من أن الصوفية نقلوا نظامهم عن التشيع، وأن الفاطميين استغلوا ناحية التصوف لنشر مذهبهم^(١١٤). وبالرغم من الجهود التي بذلها سلاطين الأيوبيين لدعم المذهب السني في مواجهة المذهب الشيعي، فقد قامت في الحجاز حكومتان علويتان كل منهما مستقلة عن الأخرى، واحدة في مكة المكرمة وأخرى في المدينة المنورة فكان الحسنيون الهاشميون - يحكمون في

المنطقة الأولى، إلى أن انتقل الحكم إلى بني قتادة عام ٥٩٩هـ / ١٢٠٣م وهم فرع من الحسينيين استطاعوا انتزاع حكم مكة من الأسرة الهاشمية إلى أن خضعت لحكم سلاطين الماليك، أما المنطقة الثانية فكان يحكمها الحسينيون، وكان آخر من حكمها منهم هو جماز بن شيحة الذي تولى حكم المدينة المنورة سنة ٦٥١هـ / ١٢٥٣م وفي عهده قامت السلطنة المملوكية، وفرضت نفوذها على المدينة^(١١١). وطوال فترة الحكم الأيوبي جرت محاولات من قبل السلطان صلاح الدين الأيوبي ومن أتى بعده من خلفائه لاستخدام التصوف السني لمواجهة التشيع، إلا أنه كان تصوفاً هادئاً قليل الأثر ولم يشد تياره إلا في العصر المملوكي^(١١٢).

وفي تصورنا أن سلاطين الماليك وهم حماة السنة، بل وحماة الإسلام والمسلمين كانوا في وضع حرج بسبب هؤلاء الأشراف الذين كان معظمهم شيعة، لأنهم من سلالة رسول الله ﷺ^(١١٣). لذلك شملوهم بكل الرعاية والعناية. كما يبدو لنا أن إحياء الخلافة العباسية في القاهرة لم يكن سببه حرص سلاطين الماليك على تكوين سلطة روحية يسندون إليها سلطنتهم فحسب، بل لدعم المذهب السني في مواجهة التشيع. وخير من عبر عن هذه الحقيقة السيوطي بأن مصر منذ أن أصبحت دار الخلافة العباسية «علت فيها السنة وعفت منها البدعة»^(١١٤). كما لم تشر المصادر المعاصرة على الإطلاق إلى أن ما حدث في مصر سنة ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م أيام السلطان الظاهر بيبرس وهو المؤسس الحقيقي لدولة سلاطين الماليك، بأنه أمر في الحجاز مثلما أمر في مصر باتباع المذاهب السنية الأربعة وتحريم ما عداها. كما أمر ألا يولي قاض ولا تقبل شهادة أحد ولا يرشح لإحدى وظائف الخطابة أو الإمامة أو التدريس «ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب»^(١١٥). وهذا دليل واضح على أنه لم يشأ أن يشن عليهم حرباً سافرة وأراد اللجوء إلى وسيلة أفضل وهي الضغط عليهم. وإقناعهم بالحسنى عن طريق حشد من الفضلاء والعلماء وهم الصوفية، وهم الذين وصفتهم بعض كتب المعاصرين بأنهم «ملوك الآخرة الذين يدخلون الجنة قبل الأغنياء»^(١١٦). وفي نفس الوقت تم اتخاذ بعض التدابير لإشعار الشيعة بعدم رضا السلطنة وللحد من التصوف الشيعي ومحاصرته بشكل أو بآخر، من ذلك ما حدث في مكة المكرمة والمدينة المنورة حيث جاء في إحدى الحجج الشرعية ما يلي: «ألا يسكن الرباط بمكة أو المدينة إلا أهل السنة والفقراء دون الروافض والشيعة، فلا يعطى أحد منهم حجرة وإن كانت خالية وتبقى خالية»^(١١٧).

وكانت الظروف كلها مواتية لازدهار التصوف السني في بلاد الحجاز بوجه عام والمدينة المنورة بوجه خاص. ذلك أن الأحوال التي ألمت بالعالم الإسلامي في القرن السابع الهجري، الثالث عشر للميلاد كانت وراء اشتداد تيار التصوف في المدينة المنورة. فقد أخذ العالم الإسلامي يعاني من ناحية الشرق من هجوم المغول من ناحية، على حين ظل الصليبيون قابعون في المنطقة العربية يمثلون خطراً مباشراً على البلاد الإسلامية. ومن ناحية أخرى كان المسيحيون الغربيون يشكلون خطراً عظيماً في الأندلس وعلى المغرب العربي في نفس الوقت. وإذا كان الخطر المغولي قد أخذ في الزوال على أيدي الجيوش المملوكية من جهة، وتحول هؤلاء المغول تدريجياً إلى الإسلام من جهة ثانية، إلا أن خطر المسيحيين الغربيين ظل ماثلاً للعيان وحتى نهاية العصر المملوكي وتجلت خطورته كاشد ما يكون عندما قام البرتغاليون بما عرف باسم حركة الكشف الجغرافية، والتي كان الهدف منها أولاً وأخيراً القضاء على قوة الإسلام والمسلمين وتدمير مقدساتهم. وهذا ما

يمكن لأي باحث أن يعرفه من خلال دراسة هذه الحركة دراسة متأنية. هذه الظروف ساعدت على تدفق أعداد كبيرة من رجال التصوف من السنة إلى بلاد الحجاز بوجه عام والمدينة بوجه خاص، بل إن كثيراً من العلماء الذين أجبرتهم هذه الظروف إلى ترك أوطانهم فضلوا أن يقضوا ما تبقى من حياتهم في أحد بيوت الصوفية في المدينة المنورة بدافع من روح التقوى والرغبة الخالصة في التوبة والتوجه إلى الله عز وجل والزهد في الدنيا نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ داود بن موسى الغماري الفاسي المالكي «نزيل الحرمين» ت سنة ٨٢٠هـ / ١٤١٧م «سكنهما نحو عشرين سنة وبالمدينة أكثر بيسير. كان قد عني في شبابه بفنون من العلم، وتنبه في ذلك. وصار على ذهنه فوائد ونكت حسنة ويذاكر بها ثم أقبل على التصوف والعبادة وجد فيها كثيراً. مات في المدينة ودفن بالبقيع...»^(١١٧). ومن أشبيلية «خلف بن عبدالعزيز بن خلف بن محمد. أبو القاسم الغافقي القبتوري.. الإشبيلي الشيخ الإمام الزاهد البارع الفارع ذو الفضائل الجمة. والمناقب العالية. توفي بالمدينة في أول عام أربع وسبعمائة...»^(١١٨).

وقد وجد الوافدون كل الظروف مهية للإقامة في المدينة، من مأوى وكساء وطعام، ورواتب نقدية، من ريع الأوقاف التي حبسها سلاطين وأمراء الممالك وغيرهم من حكام المسلمين وأهل اليسار علي الصوفية، بالإضافة إلى الرواتب الضخمة التي خصصها السلاطين الممالك لكل من يتولى وظيفة لتدعيم المذهب السني من قضاء، أو إمامة أو خطابة وغيرها، فقد ذكرت بعض المصادر المعاصرة أن كل من تولى وظيفة من هذه الوظائف في عصر السلطان الناصر محمد بن قلاوون (٦٩٣-٧٤١هـ / ١٢٩٣-١٣٤٠م) فقد كان يحصل على راتب سنوي لا يقل عن ألف درهم أو ما يعادله من الدنانير الذهبية، بخلاف الرواتب العينية من جارية وغيرها^(١١٩).

ولا شك أن هذا السلطان قد أغدق مثل هذه الرواتب لإدراكه مدى معاناة أهل السنة من حكام المدينة وهم شيعة وكنوع من الحافظ المادي لهم في مواجهة هذه الفتنة، إذ تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أن أول من تولى وظيفة مثل الإمامة أو الخطابة أو القضاء في المدينة المنورة من السنة كان السراج عمر بن أحمد بن الخصري الأنصاري الدمهوري الشافعي في عهد السلطان المنصور قلاوون والد الناصر محمد سنة ٨٦٢هـ / ١٢٨٣م وقد عانى من حكام المدينة معاناة شديدة ثم صار السلطان يرسل في كل سنة مع الحجاج شخصاً يقيم لأهل السنة الخطابة والإمامة.. فيقيم نصف سنة، ثم يأتي في رجب مع الرجبية إلى ينبع. ثم يليها غيره. وكل من يجيء لا يقدر على الإقامة إلا بكلفة ومشقة لتسلط الإمامية - من الأشراف وغيرهم - عليه...»^(١٢٠). وبمرور الوقت آتت سياسة سلاطين الممالك هذه ثمارها، إذ يشير ابن حجر العسقلاني في حديثه عن الشيخ علي بن عز الدين يوسف بن الحسن بن محمد بن محمود بن عبدالله الأنصاري الزرندي (ت ٧٧٢هـ) الذي ولي قضاء المدينة المنورة وكان أول قضاء الحنفية بها، ثم تولى التدريس والحسبة في سنة ٧٦٦هـ / ١٣٦٤م، «وكان سيفاً لأهل السنة قامعاً للمبتدعة...»^(١٢١). كما أشارت بعض المصادر المعاصرة في حديثها عن عبد الله بن محمد بن أبي القاسم فرحون بن محمد بن فرحون اليعمرى التونسي الأصل المدني المولد والمنشأ (ت ٦٩٣هـ / ١٢٩٣م) الذي كان أحد أئمة الفقه والحديث والتفسير والعربية، تخرج عليه في المدينة جماعة من الفضلاء، وبهمة وسياسته أزال الله تعالى أحكام الطائفية الإمامية من المدينة، فعزلت قضائهم، وانكسرت شوكتهم، وخدمت نارهم، وذلك أنه لما باشر الأحكام نيابة عن القاضي تقي

الدين الهوريني في سنة ست وأربعين وسبعمائة سعى في عزل قضاتهم، فنودي في شوارع المدينة بتبديل أحكامهم والإعراض عن حكاهم، فكان ذلك أول أسباب قوة أهل السنة، وعلو أمرهم، وكَم له من حسنات في تمهيد إعزاز أهل السنة، وإخماد البدعة، نفعه الله بنيته، وتغمده برحمته...»^(١٢٢). وأضح من هذا النص وبما لا يدع مجالاً للشك أن السياسة التي اتبعتها سلاطين المماليك لتدعيم المذهب السني في مواجهة التشيع نجحت بدرجة كبيرة، وكان من ثمارها أن سلالة الوافدين إلى المدينة ومن سكانها هم الذين نهضوا بهذه المهمة خير قيام وأصبحت مقاليد الأمور في أيديهم وتقلص نفوذ الإمامية أمام هذا المد السني. أو بعبارة أخرى أن هؤلاء من أصحاب النزعة التصوفية العملية كانوا يمثلون المعارضة من الوجهة السياسية، وهذه المعارضة كانت تزداد قوة في كل ماله مساس بالدين، كما كانوا المثل الأعلى في نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١٢٣).

كما ينبغي أن نشير إلى أنه كان لطباع أهل الحجاز بوجه عام أثرها الواضح في ازدهار التصوف السني، وازدياد عدد المتصوفة وبخاصة من المجاورين بموضع من المواضع المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، فالرحالة المغربي ابن بطوطة في حديثه عنهم يقول: «ولهم الأفعال الجميلة والمكارم التامة والأخلاق الحسنة والإيثار إلى الضعفاء والمنقطعين وحسن الجوار للغرباء، ومن مكارمهم أنهم متى صنع أحدهم وليمة يبدأ فيها بإطعام الفقراء (وهم الصوفية) المنقطعين المجاورين، ويستدعيهم بتلطف ورفق وحسن خلق ثم يطعمهم...»^(١٢٤). هذا فضلاً عن طبيعة المدينة الدينية باعتبارها مهوى أفئدة الكثيرين من المسلمين وبخاصة من المتصوفة، والتي كانت عاملاً هاماً في ازدهار الحياة الصوفية بها. يضاف إلى هذا حرص سلاطين المماليك على الواجهة الدينية لسياساتهم باعتبارهم حماة السنة، وحماة الإسلام والمسلمين، هذه السياسة ظهرت بشكل واضح في إقامتهم العديد من بيوت الصوفية بالمدينة المنورة، وأوقفوا عليها الأوقاف الكثيرة حتى صارت ميزة من مميزات دولتهم^(١٢٥). وتشهد على ذلك كثير من النقوش الأثرية على الأحجار داخل وخارج المنشآت التي قاموا بوقفها على المنشآت الصوفية في المدينة المنورة وغيرها من مدن الحجاز، ولم تكن عملية نقش ملخص الوقفية على الحجر قاصرة على المنشآت التي تمت إقامتها في بلاد الحجاز فحسب، بل وجدت كذلك في كثير من المنشآت الموقوفة على الحرمين الشريفين في القاهرة. فعلى سبيل المثال لا الحصر توجد وثيقة وقف - أثرية غير أرشيفية - دق على الحجر على وكالة السلطان الأشرف قايتباي بباب النصر بالقاهرة تنص على وقفها على الفقراء أو الصوفية في ذلك العصر^(١٢٦).

ففي عام ٨٨٥هـ / ١٤٨٠م قرر السلطان قايتباي أن يفعل خيراً مستمراً من بعده «فاخرج من خالص ماله دون مال بيت المسلمين المعمر، ليشتري به ما يوقفه على فقراء المدينة من ضياع وأماكن وربوع»، وفعلاً شرع في بناء ربوع بباب النصر والبندقانيين والزجاجيين بالقاهرة ليكون ريعها مصروفاً على هؤلاء الفقراء، وقد نقش على هذه الأوقاف ملخصاً لوثيقة وقفه. ومنها ما هو منقوش على الوكالة السابق ذكرها^(١٢٧). ولم تكن هذه الأوقاف التي تم حبسها على الصوفية قاصرة على السلاطين فقط، بل شاركهم فيها زوجات بعض السلاطين وكبار الأمراء حيث تشير بعض المصادر إلى أنه في عام ٨٦١هـ / ١٤٥٦م حجت زوجة السلطان الأشرف إينال، وكان لها بمكة المكرمة والمدينة المنورة أعمال خيرة وصدقات، حيث أنشأت ميضأة ورباطاً في

المدينتين^(١٢٨). وشايعهم في هذا كثير من أهل الخير ومياسير ذلك العصر، فأقبلوا على بناء هذه المنشآت الصوفية كنوع من القربى إلى الله تعالى ونيل الثواب.

علي أنه من الضروري أن نشير إلى أن انتشار التصوف وكثرة أعداد بيوت المتصوفة في العصر المملوكي بوجه عام كانت له آثاره الخطير في الحياة الاجتماعية. ذلك أن هؤلاء المتصوفة قد صبغوا القيم والمثل العليا بصبغة الزهد والرغبة عن الدنيا ومتاعها، والاتجاه نحو الآخرة والعمل لها. وترتب على هذه الاتجاهات نشر روح الاستكانة والقناعة والتذلل بين عامة الناس والذي ظلت بقاياها في نفوس الكثيرين أمداً طويلاً^(١٢٩).

يضاف إلى هذا أن الزهد والورع كانا قد غلبا على حياة معظم المتصوفة سواء من المجاورين أم من أهل المدينة المنورة، وكان الانصراف عن الكسب والعمل إلى العبادة والانقطاع لها، قد جعل الفقر ينتشر بين غالبية هؤلاء المتصوفة، لذا عرفوا في ذلك العصر بالفقراء، لذلك أصبحوا عالة على المجتمع، ولم يكن لهم أثر في إنعاش الحياة من الوجهة الاقتصادية. بل عاش معظمهم على ريع الأوقاف المحبوسة على بيوت الصوفية، وعلى الصدقات التي تأتيهم من ذوي اليسار ولا سيما في مواسم الحج^(١٣٠). هذا فضلاً عن أن بيوت الصوفية هذه كانت أشبه بالملاجئ التي توفر لنازليها المأوى والغذاء والكساء دون عناء، والحق أن هذا التشبيه صادق إلى حد كبير، لأن منازل الصوفية لم تكن بيوت عبادة فحسب، بل أخذت مأوى لطوائف المريدين يقيمون فيها ليلهم ونهارهم، ولأصحاب العاهات وكبار السن والعميان، فضلاً عن المطلقات من النساء والأرامل^(١٣١). وكل هذه الأمور إن دلت على توفير نوع من الرعاية الاجتماعية لمن يستحقها، إلا أنه كان لها كثير من الآثار السلبية والسيئة على المجتمع. وخاصة عندما يتطرف هؤلاء الصوفية في آرائهم وتصرفاتهم، فقد أشار بعض المعاصرين إلى ذلك بقوله «ومن هؤلاء المريدين من المتصوفة قوم بهاليل معتوهون، أشبه بالمجانين من العقلاء، وهم على ذلك صبحت لهم مقامات الولاية وأحوال الصديقين...»^(١٣٢). أي نظر إليهم المعاصرون على أنهم من الأولياء الصالحين.

وجرت العادة بأن يعين لكل بيت من بيوت الصوفية شيخ وعدد من الصوفية، وعادة ما كان يشترط في هذا الشيخ أن يكون من «جماعة الصوفية ممن عرف بصحبة المشايخ وألا يكون قد اتخذ التصوف حرفة»^(١٣٣). وغالباً ما كان كل رباط أو زاوية من الزوايا وربط الصوفية تتبع طائفة من الطوائف الصوفية التي شاعت في ذلك العصر، مثل الطائفة الرفاعية التي تنسب إلى أبي العباس أحمد المعروف بالرفاعي (ت ٥٧٨هـ / ١١٨١م) وشعارها العمامة السوداء. أو الطائفة الأحمدية نسبة إلى الشيخ أحمد البدوي (ت ٦٧٥هـ / ١٢٧٦م)، وشعارها اللون الأحمر. أو الطائفة الشاذلية نسبة إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي، وغيرها من الطوائف^(١٣٤).

على أن وجه الأهمية في هذه البيوت الصوفية من ربط وزوايا وخانقاوات في المدينة المنورة في العصر المملوكي، أنها أدت دوراً ثقافياً على جانب كبير من الأهمية في تلك الفترة، إذ كان كل بيت منها يعتبر بمثابة وحدة ثقافية قائمة بذاتها يتدارس فيه الفقراء وهم الصوفية كثيراً من العلوم الدينية، سواء في الفقه كل على مذهبه، أم علوم القرآن أم علوم الحديث. إلى جانب غيرها من علوم العربية والسيرة والأدب. ويقوم مشايخ الصوفية بدور فعال في تدريس هذه العلوم المختلفة، وخاصة وأن عدداً كبيراً منهم قد

عرف عنه الصلاح والتقوى. فعلى سبيل المثال لا الحصر تشير بعض المصادر التي اهتمت بالحديث عن التصوف والصوفية إلى شيخ الطريقة الأحمدية في المدينة المنورة، وهو الشيخ محمد بن أحمد بن موسى الجندي (٨١٧هـ/١٤١٢م). أنه كان «إمام المحدثين.. قرأ على والده في التصوف والحديث وكذا على عمه. وأنه كان يلقي تلاميذه الذكر ويسمعهم السيرة النبوية، ويجيز لهم روايتها...»^(١٣٥). أي أن هذا الرباط أو تلك الزاوية قامت بنفس الدور الذي قامت به المدارس أو الكليات الجامعية في ذلك العصر. كما نسمع عن الشيخ زين الدين المراغي الذي عاش في القرن السابع الهجري، الثالث عشر للميلاد، وكان من كبار مشايخ الصوفية الرفاعية وهو «رحلة زمانه»، أي كان يرحل إليه طلبة العلم من الصوفية من شتى الأقطار الإسلامية ليلازموه، وليحصلوا قسطاً من علمه، ويمنحهم الإجازات العلمية^(١٣٦).

كما تطالعنا بعض المصادر المعاصرة وبخاصة كتب التراجم منها بأن كثيراً من مشايخ الصوفية، ورجال التصوف قد قاموا بدور كبير في الحياة الثقافية وفي مجال التعليم بوجه خاص، وتتلذذ عليهم كثير من كبار فقهاء ذلك العصر في المدينة المنورة من أبنائها وغيرهم من أبناء المدن الحجازية، كما شاركوا بجهد وافر في تعليم الأطفال في المكاتب المخصصة لتعليمهم وربما في زوايا الصوفية، وربطهم. نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر الشيخ أبا بكر بن عمر بن علي القرشي اليماني (ت ٨١٥هـ/١٤١٢م) الذي جاور بالحرمين الشريفين مدة ثلاثين سنة متوالية، تولى فيها مشيخة الفقراء، وشهد له أهل الحرمين بالتدين والحظ الوافر من العبادة. وتولى تأديب الأطفال بها مدة كبيرة. وكان مؤرخ مكة الشهير تقي الدين الفاسي المكي ممن قرأ عليه القرآن الكريم وغيره، وانتفع ببركة تعليمه على حد قوله، وكان له إلمام بمسائل كثيرة في العبادات وغيرها مع حظ وافر من العبادة والدين^(١٣٧). بالإضافة إلى أن كبار مشايخ الصوفية في المدينة المنورة طوال العصر المملوكي قد كان لهم حظ وافر في النشاط المكتبي وتزويد مكتبات بيوت الصوفية من ربط وزوايا وخانقاوات بالكثير من المؤلفات العديدة، إلا أنهم أثروا تلك المكتبات بهذه المؤلفات جنباً إلى جنب مع المؤلفات العديدة في كتب الفقه وعلوم القرآن والحديث والقراءات، وعلوم اللغة وآدابها، سواء التي قاموا بتأليفها أو كانت من مجموع مقتنياتهم الخاصة والتي حبسوها على تلك الربط وهذه الزوايا والخانقاوات ليستفيد بها طلبة العلم من الصوفية وغيرهم من الشيوخ الذين أتوا بعدهم، وهناك إشارات عديدة لأمثال هذه المؤلفات في المصادر التي ترجمت بوجه خاص للصوفية ومشايخهم^(١٣٨).

وأخيراً يجب أن نشير إلى أن بيوت الصوفية من ربط وزوايا وخانقاوات في المدينة المنورة في ذلك العصر، عرفت كغيرها من بيوت الصوفية بعض القيود التي فرضها مؤسسوها كان تخصص لأبناء بلد معين من الصوفية والعلماء والقراء كاهل دمشق مثلاً والعراقيين العرب والعجم، عموماً دون تمييز، ومنها ما كان يخص للنساء الصوفيات الخاليات من الأزواج، أو المنقطعات الأرامل.

ومنها ما كان قاصراً على الصوفيات الغريبات بوجه عام، أو النساء الحنفيات أو الشافعيات المذهب، بينما هناك بيوت عامة يدخلها جميع الصوفية من الرجال المسلمين المتزوجين وغير المتزوجين، لكن من الواضح أنه في مثل هذه الحالة أنه كان يراعى أنه ينزل المتزوجون بأسرهم في أماكن معدة لهم، وينزل غير المتزوجين في أماكن أخرى تم تخصيصها لهم^(١٣٩).

كما بلغ من حرص كثيرين من أهل الخير واليسار على استمرار بيوت الصوفية في أداء رسالتها عن طريق وقف كثير من الأوقاف عليها وأن يكون ريعها كافياً لنزلائها من الصوفية ليس هذا فحسب، بل تشير بعض المصادر إلى حالات قام بها بعض هؤلاء الخيرين بإعادة تعمير بعض بيوت الصوفية بعد أن تطرق إليها الخراب بتقادم الزمن عليها، أو ضياع الأوقاف المحبوسة عليها سواء في المدينة المنورة أو خارجها، مثال ذلك ما جاء في ترجمة الشيخ محمد بن فرج المكي، الذي يلقب بالجمال ويعرف كذلك بابن بعلجد بأنه تقرب بقربات عام ٧٨٨هـ / ١٣٨٦م منها أنه «عمر الرباط المعروف برباط السبيل بالمدينة المنورة، وهو رباط القاضي كمال الدين، المعروف برباط السبيل بالمدينة المنورة، وهو رباط القاضي كمال الدين، المعروف بابن السهروردي...» والذي كان قد تخرب وتهدم^(١٤١). ويبدو أنه قد نقش هذا على حجر على باب هذا الرباط، كما نقشه على باب رباط آخر له بمكة المكرمة بقرب باب الحزورة أحد أبواب المسجد الحرام.

يضاف إلى هذا أن واقفي بيوت الصوفية من زوايا وربط وخانقاوات قد حددوا المدة الزمنية التي يمكن للنزلاء من الصوفية التواجد فيها. والحقيقة أن المصادر التي بين أيدينا لم توضح المدة في المدينة المنورة على الخصوص وإن كان قد تم تحديدها في مكة المكرمة بشكل واضح مما يرجح أن المدينة المنورة عرفت نفس التحديد تقريباً. فقد جاء في نقش على الحجر على أحد أبواب هذه الربط «أنه وقفه على الفقراء والمساكين العرب والعجم الرجال دون النساء القادمين إلى مكة والمجاورين على الأ يزيد الساكن في السكنى على ثلاث سنين إلا أن تقطع أقدامه...»^(١٤٢). كما أنه من الطبيعي أن يختلف عدد النزلاء في كل بيت من بيوت الصوفية حسب حجم المكان، ومقدار الأوقاف المحبوسة عليه، ومكانة الواقع الاجتماعية والاقتصادية، إذ نسمع عن الرباط الذي أنشاه السلطان قايتباي أنه كان ينزله أربعون فقيهاً، وأن هناك بعض الربط لم تكن تتسع لأكثر من عشرة من الصوفية^(١٤٣). كما لم تشر المصادر إلى ما هي الحالات التي كان يتم فيها إحلال صوفية محل آخرين وهل كان يتم التنازل من قبل بعضهم للبعض الآخر مثلما كان الحال في أماكن أخرى أم لا. وهل ظل حال الصوفية في المدينة المنورة. وحتى أواخر العصر المملوكي على حال واحدة من الانضباط والتمسك بتقاليدهم ونظمهم، أم أنهم تخلوا عن النظم والآداب التي عرفوا بها بين الناس^(١٤٤).

المسجد النبوي الشريف :

من المعروف أن المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة أحد المساجد الثلاثة التي تُشد إليها الرحال، وإذا كان سلاطين المماليك قد أكثروا من المدارس والربط والزوايا والخانقاوات لتدعيم المذهب السني، فإنهم بلا شك، وكما سبقت الإشارة قد أولوا المسجد النبوي كل رعايتهم واهتمامهم لكي يقوم بدوره أيضاً في هذا المجال. وبذلك تتعدد لديهم المراكز الهامة للتعليم ونشر المذهب السني وهم حماته في ذلك العصر. ذلك لأنهم أدركوا أن المسجد النبوي الشريف هو قلب مجتمع المدينة النبوية الشريفة النابض، وعقله المفكر، وضميره الوازع وإرادته الدافعة، ولعل خير من عبر عن هذه الحقيقة الفقيه المعاصر أبو عبدالله محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي الشهير بابن الحاج «ت٧٣٧هـ/ ١٣٣٦م» عندما قال إن أماكن التدريس ثلاثة هي البيت والمدرسة والمسجد، إلا أن المسجد أفضلها جميعاً لأن الفائدة من التدريس أن تظهر به سنة أو تخدم به بدعة أو يتعلم به حكم من أحكام الدين، والمسجد خير مكان تتوافر فيه هذه الفوائد لأنه، موضع مجتمع من الناس^(١٤٥).

وليس معنى هذا أن المسجد النبوي الشريف قبل العصر المملوكي لم يكن مركزاً ثقافياً إلى جانب كونه مركزاً دينياً. لكن من المعروف أن الفترة التي سبقت الحكم المملوكي، ونقصد بها طوال العصر الفاطمي والعصر الأيوبي تميزت بنوع خاص من الدراسات التي تتعلق بالعقيدة، إذ كان للشيعة فقههم الخاص الذي يخالف فقه أهل السنة في كثير من الوجوه، كما كانت لهم نظرة خاصة في علم الحديث، أما باقي العلوم كالعلوم اللغوية، وغيرها فإنها لم تتأثر بشيء نظراً لثباتها وعدم ارتباطها بشيء يدعم مركز الشيعة في ادعائهم بأنهم ورثة رسول الله ﷺ. وإن كانوا قد استفادوا من بعض هذه العلوم في الدعاية لمذهبهم، وعلى الأخص الشعر، لأن الشعراء حتى ذلك العصر كانوا يعتبرون من أصلح الدعاة لمذهبهم وإطلاق ألسنتهم بالقول في مدحهم ومدح مذهبهم^(١٤٠). وليس أدل على صحة هذا من قول السخاوي وهو معاصر أنه حتى بداية العصر المملوكي كان آل سنان أشرف المدينة «يحكمون في بلادهم في جماعتهم على عادتهم.. وأمر الحبس راجع إليهم، والأعوان تختص بهم. والإسجلات تثبت عليهم» كذلك كانت الإمامة والخطابة والقضاء في أيديهم حتى عام ٨٦٢هـ/ ١٢٨٣م وهو العام الذي شهد تعيين أول إمام شافعي في المسجد النبوي، والذي أسندت إليه فيما بعد مهمة الخطابة والقضاء، ومع هذا دام أربعين سنة أو أكثر وهو يجاريهم ويحاول كسب رضاهم^(١٤١). كما يذكر السهمودي مؤرخ المدينة المنورة الشهير أنه استمر تغلب الإمامية على أهل السنة بالمدينة المنورة إلى ما بعد عام سبعمائة للهجرة، أي بعد قيام دولة سلاطين المماليك بأكثر من خمسين سنة. ونقل عن العلامة ابن فرحون قوله: «ولقد أدركت جماعة المجاورين والخدام (يقصد خدام المسجد النبوي الشريف) لا يقرأون كتبهم ولا يسمعون حديث نبيهم ﷺ إلا خفية حتى قدم صاحب (الوزير) ابن حنا رحمه الله وأقام بالمدينة في سنة إحدى وسبعمائة قال: فكثر من قراء الموعد وقام على آل سنان والقاشية فهابوا مكانه من السلطان واستعملوا التقية حتى زعموا أنهم رجعوا كلهم سنية.. ولم يزالوا كذلك حتى سافر صاحب ابن حنا فرجعوا إلى حالهم ولكن بعد هضم جانبهم وكسر شوكتهم فاستمرت المواعيد والقراءات والاستماع والسماعات وذهبت ببركة إقامته كثير من البدع المؤسسة في المسجد الشريف. انتهى كلام ابن فرحون»^(١٤٢). واضح تماماً من هذا النص أنه يؤيد ما سبق وأشارنا إليه من أن دور المسجد النبوي طوال تلك الفترة كان في صالح التشيع، واستمر هذا الحال إلى عام ٧٠١هـ/ ١٣٠١م حيث أخذ علماء السنة يمارسون نشاطهم الديني والثقافي بشكل واضح. لكن خلال هذه الفترة كان نشاط أهل السنة في المسجد النبوي الشريف ضعيفاً جداً.

وهذا يفسر لنا ما ذكره الرحالة المغربي العبدري في رحلته للحج، من أنه عندما زار المدينة المنورة عام ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م نراه يقول: «ولم أر بالمدينة مع شدة البحث وإلحاح الطلب وتكرر السؤال من هو بالعلم موصوف، ولا من هو بفن من فنونه معروف، وكل من نال بها خطة (وظيفة) علمية فلسان حاله قد نادى وندد، خلت الديار فسدت غير مسود، ولا غرو أن انعكس الحال في تلك الديار، وصار الأمر إلى ما إليه صار، فالدنيا مطية سريعة العثار، وكل شيء إقبال وإدبار، ولقد لقيت إمام حرمها الشريف، وخطيب المنبر العالي المنيف، فوجدت سماء شرفه من شياطين الجهل لم تحرس، وتربة قلبه لم تزرع بحبة من المعارف ولم تغرس، فاستفهمته عما يتلى ويدرس، وهو بأمثاله يعفي ويدرس، فكأنني أنادي أو أكلم أخرس، إلى هنات هو بها مذكور، وصفات ليس المتصف بها محمود ولا مشكور»^(١٤٣).

والحقيقة أن هذه العبارات التي ذكرها العبدري عندما قرأتها منذ خمس سنوات مضت، وحين شرعت في التفكير أن أعد بحثاً عن الحياة الثقافية في المدينة المنورة في العصر المملوكي، أصابني بنوع من الإحباط الشديد والحيرة في نفس الوقت، فكيف يكون هذا هو حال المدينة المنورة وفيها مسجد رسول الله ﷺ والمعروف أنه منذ عصر النبوة لم يكن المسجد النبوي مكاناً للعبادة فحسب، بل كان مركزاً للحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية فكان النبي ﷺ يستقبل في المسجد السفراء، ويدبر شئون الدولة، يخطب جماعة المسلمين على المنبر في الأمور السياسية والدينية وفي الروضة الشريفة كانت مجالس العلم تغص بالحاضرين. ومن منبر المدينة أعلن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تقهقر جيوش المسلمين في العراق، واستحث قومه على السير إلى هذا البلاد، ومن فوق المنبر أيضاً وقف عثمان رضي الله عنه يدافع عن نفسه، كما كان الخليفة عند استخلافه يلقي من فوق المنبر على الجمهور خطبته الأولى التي هي بمثابة بيان عن سياسته في الحكم^(١١٩).

ومنذ ظهور الإسلام كان المسجد النبوي المقر الذي يجتمع فيه العلماء، واتخذ علماء التفسير والحديث بصفة خاصة جامعاً وجامعة لهم ولطلبة العلم، واتخذة القضاة مكاناً لعقد جلساتهم، ولما لم يكن هناك فصل بين السياسة والدين صار المسجد النبوي المكان الذي تذاق فيه الأخبار الهامة التي تتعلق بالصالح العام^(١٢٠). وفي الأثر عن رسول الله ﷺ في حديثه عن فضائل المدينة النبوية الشريفة أن من جاء مسجدها ليعلم أو يتعلم كان كالمجاهد في سبيل الله. وقد أشار المقرئ إلى أن المدينة المنورة طوال العصر المملوكي بمسجدها النبوي الشريف كانت منارة للعلم وللعلماء. فقد حرص كثيرون من علماء العالم الإسلامي. على الوفود إليها والمجاورة بها زمناً طال أم قصر. حيث كانت المدينة من أخصب بقاع الأرض في مجال علم الحديث فضلاً عن أنها مهوى أفئدة الكثيرين منهم يحصلون العلم ويفيدونه، ومنهم من كان يفضل الإقامة فيها فيكون مصدر علم. وطوال مواسم العمرة والحج التي تستمر عادة من شهر رجب إلى ذي الحجة كان يحتشد فيها العلماء من شتى أنحاء العالم الإسلامي، ويعقدون مجالسهم التي تسمى «مجالس السماع» حيث يختار أحد العلماء واحداً ليقرأ تأليفاً له، ويسمع الباقيون إلى القراءة التي تستغرق عدة مجالس أو عدة أيام، بحيث كانت تخصص جلسة لسماع جزء من هذا الكتاب، وفي أعقاب القراءة يتنافس الحاضرون فيما جاء فيه من معلومات^(١٢١).

وتجدر بنا الإشارة إلى أن مجالس السماع هذه لم تكن قاصرة على جنس بعينه، وإنما يحضرها كلا الجنسين من ذكور وإناث كل في مكان مخصص له، سواء كان الأستاذ رجلاً أو امرأة لكن من المؤكد أن مجالس السماع التي كانت ترأسها إحدى الشيوخات، فإن هذه الشريحة عادة ما تكون محجبة، ويتحلق حولها طلبة العلم، مثال ذلك ما يرويه لنا الرحالة المغربي ابن رشيد الذي زار المدينة المنورة عام ٦٨٤هـ / ١٢٨٢م ففي رواق الروضة الشريفة والذي كان أحد الأماكن الهامة التي تعقد فيها مجالس العلم التي يعقدها كثير من علماء المدينة والوافدين عليها من شتى الأقطار الإسلامية. إذ يذكر أنه سمع على إحدى المحدثات التي قدمت في ركب الشام زائرة وحاجة وهي «الشيخة الصالحة الكاتبة أم الخير أم محمد فاطمة بنت إبراهيم بن محمد بن جوهر البعلبكي المعروف بالبطناني.. قدمت في ركب الشام زائرة وحاجة لقيتها بمسجد المصطفى ﷺ تجاه رأس المصطفى الكريم. وكتبت لي بخطها بالإجازة هناك في جميع مروياتها... وكانت تسدل جلبابها

على وجهها حياء وصوناً»^(١٠٧).

كذلك أشار السخاوي إلى تعدد أماكن الدرس، ومجالس العلم وحلقاته المختلفة التي شملت أنحاء المسجد النبوي الشريف في ذلك العصر، فهو يذكر عن نفسه أنه عندما توجه إلى المدينة المنورة وجاور بها فقراً بها «تجاه الحجرة النبوية على مؤرخها البدر بن عبدالله بن فرحون وبغيره من أماكنها على الشهاب أحمد بن النور المحلي، وأبي الفرج المراغي في آخرين» وفي موضع آخر يذكر أن ضمن أساطين «أعمدة» المسجد النبوي الشريف كانت هناك أسطوانة، وهي التي تعرف بأسطوانة عائشة والتي ما تزال موجودة إلى اليوم في الروضة الشريفة، كما تعرف بأسطوانة المهاجرين كانت محل جلوس الراغبين في قراءة الحديث النبوي الشريف وما يتعلق به من علوم^(١٠٨). وأنها كانت لا تخلو من كبار علماء ومشاهير وشهيرات ذلك العصر، حيث يتحلق حولهم طلبة العلم لينهلوا من مكنون علمهم.

وحتى بعد الحريق الذي شب في المسجد النبوي الشريف عام ٨٨٦هـ / ١٤٨١م أيام السلطان الأشرف قايتباي، فإذا المسجد قد تعطل عن أداء وظيفته الثقافية هذه إلا أنها كانت فترة بسيطة لا تقاس بعمر المسجد، إذ سرعان ما عاد المسجد بعد حوالي عام إلى سابق عهده، وحتى مجالس القضاة التي كانت تعقد في رحاب المسجد عادت للانعقاد إلى سابق عهدها وفي أكثر من موضع منه، لعل أشهرها عند الموضع الذي يقال له موضع الجنائز عند باب جبريل أحد أبواب المسجد الشريف^(١٠٩).

كذلك يشير الرحالة ابن يوسف الذي زار المدينة المنورة في عام ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م إلى أن كبار علماء ذلك العصر وبخاصة من المحدثين ومن اشتغل بعلم الأنساب أخذوا يقدون على المدينة المنورة منذ أواخر القرن السابع الهجري، الثالث عشر للميلاد، وبذلك علا كعب من بها من المشتغلين بعلم الحديث، وعلوم اللغة وغيره ولم يكن ذلك قاصراً على الرجال وحدهم، بل شاركهم في ذلك كثير من شهيرات ذلك العصر، بحيث غدت المدينة فعلاً واحدة من أهم المراكز الثقافية في دولة سلاطين المماليك بمن تجمع فيها منهم^(١١٠). والحقيقة أنه في حديثه عن العلماء الذين تلقى عليهم العلم في البلاد التي زارها، لم يهتم بكثير من علماء البلاد هذه بالقدر الذي اهتم به بذكر من لقيهم في المدينة المنورة ومكة المكرمة خلال رحلته.

ثم يأتي بعد ذلك دور الرحالة المغربي الشهير ابن بطوطة، والذي زار المدينة في الفترة التي يمكن أن نسميها فعلاً فترة الازدهار، ففي عام ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م قام بزيارة المسجد النبوي الشريف ووصفه وصفاً شيقاً، وتحدث عن أرباب الوظائف المختلفة فيه، كما تحدث عن المشايخ الذين قابلهم مؤكداً أن من ارتحل إلى المدينة من علماء من كثير من أنحاء العالم الإسلامي كان لهم أثرهم الواضح في ازدهار الحياة الثقافية فيها، نذكر على سبيل المثال ما قاله عن بعضهم فمن كبار مشاهير القراء التقى بالشيخ أبي محمد الشروي من القراء المحسنين.. وبها من المجاورين الفقيه أبو العباس الفاسي مدرس المالكية بها، تزوج ببنت الشيخ الصالح شهاب الدين الزرندي «وفي موضع آخر يصف لنا المسجد النبوي الشريف ومجالس العلم به فيقول:» والناس قد حلقوا في صحنه حلقاً، وأوقدوا الشمع الكثير، وبينهم ربات القرآن الكريم يتلونه، وبعضهم يذكرون الله، وبعضهم في مشاهدة التربة الطاهرة زادها الله طيباً، والحدادة بكل جانب يترنمون بمدح رسول الله، ﷺ تسليماً، وهكذا دأب الناس...^(١١١).

ومما لا شك فيه أن حلقات العلم في المسجد النبوي الشريف قد لعبت دوراً في الحياة العلمية والثقافية في المدينة المنورة في العصر المملوكي، إذ من الثابت أن المسجد النبوي الشريف كان ولا يزال يلعب دوراً فعالاً في رقي الأمة الإسلامية وتطورها دينياً وفكرياً وحضارياً. كما يتضح لنا من أقوال الرحالة الذين زاروه في ذلك العصر أن مجالس العلم هذه غالباً ما كانت تعقد بعد صلاة العصر وتمتد إلى صلاة العشاء تتخللها صلاتي المغرب والعشاء أي تتوقف لصلاة المغرب وتنتهي بصلاة العشاء، وعادة ما كانت تفتتح مجالس العلم هذه «بذكر الله تعالى والصلاة على رسول الله ﷺ»، وفي كثير من الأحيان كان أحد العلماء ينشد إحدى القصائد النبوية التي يتناول فيها ذكر سيرة الرسول الكريم منذ مولده وحتى وفاته ذاكراً فيها صفاته وجهاده، وإظهاره للدين، ويختتمها بذكر خصائص الدين الإسلامي وتفضيله على الأديان الأخرى. ثم يلي ذلك قراءة بعض الأحاديث النبوية هذا إذا كان مجلس حديث^(١٤٧).

كما وضعت كتب المعاصرين للمحدث القواعد العامة التي يجب عليه أن يسير عليها أثناء درسه لطلبة الحديث، فقد جاء في إحدى الوصايا للمحدث ما يلي: «فليعامل الطلبة إذا أتوه للفائدة معاملة من جرب، ولينشط الأقرباء منهم ويؤنس الغرباء فما هو إلا ممن طلب آوثة من قريب وآوثة تغرب، وليسفر لهم صباح قصده عن النجاح، ولينتق لهم عقوده الصباح، وليوضح لهم الحديث، وليرح هو خواطرهم بتقريبه ما كان يسار إليه السير الحديث، وليؤتهم مما وسع الله عليه فيه المجال ويعلمهم ما يجب تعليمه من المتون والرجال، ويصبرهم بمواقع الجرح والتعديل والتوجيه والتعليل، والصحيح والمعتل، الذي تتناثر أعضاؤه سقاماً كالعليل، وغير ذلك مما لرجال هذا الشأن به عناية، وما ينقب فيه عن دراية أو يقنع فيه بمجرد رواية، ومثله ما يزاد حلماً، ولا يعرف بمن رخص في حديث موضوع أو كتم علماً»^(١٤٨).

أما مجالس الفقه فمن الواضح من خلال ما أشارت إليه بعض المصادر المعاصرة أنه لم يكن يكتفى بطريقة السماع فقط، بل كان الشيخ يطلب من طلبة العلم القراءة وإذا استعصى عليهم ذلك يقوم بشرح ما غمض عليهم فهمه^(١٤٩). وغالباً ما كان الطلبة الحاضرون يدونون ما يدور في هذه المجالس وهو ما يشبه حالياً تدوين بعض المحاضرات التي يلقيها الأساتذة في الكليات الجامعية. فقد وردت في أحد المصادر العبارات التالية: «ووجدت مجلساً فيه فوائد الحافظ أبي بكر بن مسدي سمعه عليه جماعة منهم: كمال الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن الحسين بن مسكين القرشي. وترجمه بالفقيه الأجل. والظاهر أنه المذكور وتاريخ السماع سادس عشر شوال، سنة إحدى وعشرين وستمائة..»^(١٥٠). كذلك كانت هناك مجالس لسماع العلوم الأخرى، مثل التاريخ، إذ جرت عادة كثيرين من أبناء الحجاز في مكة المكرمة والمدينة المنورة وغيرهما بعدم الاكتفاء بما يتلقونه من علوم القرآن والحديث والفقه على مشايخ عصرهم، بل نسمع أن بعضهم كان يتوجه إلى المدينة المنورة، وفي المسجد النبوي الشريف يلتقي بكبار مشاهير ذلك العصر في علم التاريخ. مثال ذلك ما حدث سنة ٩٧٦هـ/ ١٣٩٣م عندما كان تقي الدين الفاسي مؤرخ مكة الشهير قد بلغ من العمر الحادية والعشرين، فزار المدينة، وحضر بها مجلس الإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الوائلي في الأصول والفقه وأنزل له الوائلي في الإفتاء والتدريس. ثم يدرس جانباً من التاريخ فسمع بالمدينة المنورة على قاضيهابرهان الدين ابراهيم بن فرحون، وهو في نفس الوقت من مشاهير

المؤرخين، «سمع عليه تاريخ المدينة للمطري، بسماعه منه.. وعلى عبدالقادر الحجار عدة أجزاء...»^(١١١). والمعروف أن برهان الدين بن فرحون هذا من كبار مؤرخي المدينة وله عدة كتب في هذا المجال سنشير إليها في حديثنا عن علماء المدينة ونتأجهم العلمي، وهو الذي أخذ عنه السيوطي كثيراً من التراجم الخاصة بأهل المدينة في كتابه التحفة اللطيفة. وقد صرح بذلك في كثير من المواضع بقوله قال ابن فرحون.. ثم يورد الترجمة. وإذا كان البعض يتصور أن المكانة الدينية لبلاد الحجاز بوجه عام والمدينة المنورة بوجه خاص قد كان لها أثرها الواضح في المواد التي كان يتلقاها طلبة العلم في المسجد النبوي الشريف وأن علوم العربية والفقه والحديث والأصول هي الغالبة، فإننا نقول إنه كانت هناك عناية بكثير من العلوم الأخرى العقلية منها والعقلية والأمثلة على ذلك عديدة في المصادر المعاصرة والتي يصعب على الباحث إيرادها نظراً لطبيعة البحث^(١١٢). ومع ذلك سنورد مثلاً للتدليل على صحة ماذهبنا إليه من قول. فالسخاوي في ترجمة للشيخ عبدالرحمن بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن حسين الزين بن البرهان، المدني الشافعي الشهير بابن القطان (ت سنة ٨٨٧ / ١٤٨٢ م «يذكر أنه بعد أن حفظ القرآن الكريم، والمنهاجين، والألفيتين.. اشتغل وبرع في الفرائض والحساب وأقرأ الطلبة فيهما، مع مشاركته في الميقات والحرف...»^(١١٣)).

كما كانت طريقتي الحفظ والإملاء من أهم الطرق المتبعة في مجالس العلم في الحجاز بوجه عام والمدينة بوجه خاص آنذاك كان يحفظ الشيخ منهم كتاباً بعينه عن ظهر قلب أو شرحاً من الشروح ويمليه على طلبة العلم في عدة مجالس هي التي اشتهرت في ذلك العصر تحت اسم «الأمالي» «والأمالي جمع الإملاء وهو أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه وتعالى عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتاباً ويسمونه الإملاء والأمالي وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم.. وعلماء الشافعية يسمون مثله التعليق...»^(١١٤). ووصلت درجة الحفظ إلى غايتها. مثال ذلك ما يرويه مؤرخ مكة الشهير تقي الدين الفاسي في حديثه عن الشيخ نجم الدين الطبري «ت ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م» من قول: «وبلغني أنه رحل إلى اليمن، مع جده الشيخ محب الدين الطبري وأن الملك المظفر أو غيره من الأعيان، التمس من الشيخ محب الدين نسخة من المحرر (يقصد كتاب المحرر في الفقه الشافعي للرافعي) فقال: ليس معي نسخة منه، وإنما ابني هذا - يعني القاضي نجم الدين - يحفظه، وهو يعلق عليكم، فأملأه عليهم القاضي نجم الدين، ثم عارضوا ما أملاه عليهم على نسخة ظفروا بها، فلم يجدوا خلافاً إلا بالعطف بالواو والفاء، في مسائل قليلة»^(١١٥).

ومن طرق التعليم التي عرفت في ذلك العصر في المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة وكذلك في خارجه، طريقة التعليم عن طريق الملازمة، وهي مرحلة تخصصية، حيث يلزم طالب العلم أحد المشايخ باستمرار، وفي هذه المرحلة يكون نبوغ طالب العلم قد ظهر بشكل واضح، أو قد تجذبه شخصية من الشخصيات البارزة في الميدان العلمي والتي تميزت بمفرداتها وصلاحياتها وعلمها الغزير وتمكنها في المادة التي تخصصت فيها، أو في الكتاب الذي تعرضت لشرحه، فيسير الطالب في هذه المرحلة ولديه الرغبة الخاصة أو الشغف بتلك الدراسة للوقوف على أسرارها والتعمق فيها. ويقضي فترة من الزمن قد تطول أو تقصر حسب استعدادات طالب العلم وقدراته في ملازمة شيخه يحصل عليه

فيها كل ما يستطيع تحصيله من علم. وقد ينتقل من شيخ إلى آخر ويلزم كل واحد منهم فترة غالباً ما تكون منفصلة عن الأخرى، وهكذا يستطيع أن يحصل على عدة إجازات من عدد من المشايخ الذين تلقى عليهم دراسته، ولازمهم في فترة من الفترات المختلفة من حياته، تلك الإجازات التي كانت تتيح لصاحبها فرصة الإعادة أو التدريس أو الإفتاء أو تولي إحدى الوظائف الخاصة بآرباب القلم أي العلماء^(١٦٦). كما كان من أهم مميزات هذا النوع من التعليم ألا يخصص الطالب نفسه لعلم واحد أو لفرع واحد من فروع المعرفة، فقد كان باستطاعة الطالب أن يتعلم اللغة من واحد، والقرآن من آخر، والحديث من ثالث. والفقه من رابع، وهكذا تتنوع لديه المعارف المختلفة^(١٦٧).

ولا ندرى هل كان الطالب في هذه الحالة في المدينة المنورة يدفع لأستاذه مبلغاً من المال كما هو الحال في كثير من المدن الإسلامية الأخرى. إلا أن وجه الأهمية في هذا النظام أنه كان يقوي الصلة بين الأستاذ وتلميذه بدرجة كبيرة، وأحياناً يكون بمثابة تابع له يقوم بتنفيذ كل ما يطلبه منه من نسخ بعض المخطوطات، أو مساعدته في بعض شؤونه حتى يصبح هو نفسه عالماً، وأحياناً يقضي معظم عمره مع هذا الأستاذ، وقد ينزج ابنته، ويصبح خليفته^(١٦٨).

ولقد اهتم سلاطين الممالك بالمسجد النبوي الشريف اهتماماً بالغاً وهذا ماسوف نتعرف عليه بشيء من التفصيل في حديثنا عن عوامل ازدهار الحياة الثقافية في المدينة المنورة في ذلك العصر، هذا الاهتمام يدل عليه ما أنفقوه على المسجد النبوي بشكل خاص، هذه النفقات والأوقاف يمكن تقسيمها إلى أقسام رئيسية ثلاثة، هي الأوقاف التي يستغل ريعها للصرف المباشر والمستمر على عمارة وموظفي الحرم النبوي الشريف والعاملين به، والأوقاف التي تستغل في الخدمات العامة في المدينة المنورة، ثم الأوقاف التي يستغل ريعها لإصلاح الطرق التي يسلكها الحجاج وتأمينها من اللصوص وقطاع الطرق. وتتمثل تلك الأوقاف في قرى ومنشآت في كل من مصر وبلاد الشام، وقد ذكر بعضها في المصادر التاريخية المعاصرة لدولة الممالك، وقد دلت على تلك الأماكن الموقوفة وثنائق الوقف الهامة التي تحتفظ ببعض منها دور المحفوظات المهمة بذلك، وتتمثل تلك الوثائق في مجموعة من حجج شرعية أوقفها السلاطين والأمراء وغيرهم للصرف على الأماكن المقدسة في المدينة المنورة ومكة المكرمة^(١٦٩).

ويهمنا من هذه الأنواع النوع الأول، إذ أنه يركز على الدروس المختلفة التي كانت موجودة بالمسجد النبوي الشريف، وأنواع العلماء، ومخصصات كل منهم المالية التي كانت تصلهم سنوياً مع ركب الحج المصري، وهي التي عرفت باسم أموال الصرر. ولنضرب مثالاً بما جاء في وثيقة وقف السلطان الأشرف شعبان بن حسين على الحرمين الشريفين إذ تنص الوثيقة على ضرورة تواجد ستة من القراء الحافظين لكتاب الله تعالى من أهل السنة، يجتمعون في الروضة الشريفة في كل يوم مرتين الأولى بعد صلاة الصبح والثانية بعد صلاة العصر، يرتلون حزباً من كتاب الله الكريم ويهدون ثواب ذلك للسلطان ولوالديه وذريته ولجميع المسلمين، وتم تخصيص مبلغ ثلاثمائة درهم لكل منهم سنوياً. أي بواقع ٢٥ درهماً شهرياً، وهو مبلغ بلا شك كبير بمقاييس ذلك العصر^(١٧٠).

ولقد ذكرت وظيفة قارئ المصحف الشريف في أكثر من وثيقة من وثائق الوقف الخاصة

بأمراء الممالك فعلى سبيل المثال جاء في وثيقة وقف مسرور بن عبدالله الشبلي الجمдар: ويتم تخصيص مبلغ ٣٠٠ درهم لقارئ مصحف بحرم المدينة المنورة. كذلك أوجدت الوثيقة وظيفة انفرد بها المسجد النبوي الشريف عن مكة المكرمة وهي وظيفة قارئ المصحف قبل صلاة الجمعة، على أن يقرأ بعد صلاة الجمعة قصيدة البردة في مدح الرسول الكريم تجاه الحجرة الشريفة وحدد راتبه بسبعمائة وعشرين درهماً سنوياً أي ستين درهماً شهرياً كما عينت الوثيقة مدرساً للحديث مع عشرة من طلبته وأربعة مدرسين للمذاهب الأربعة مع طلبتهم، واشترطت عليهم الوثيقة أن يجلس كل واحد من المدرسين الأربعة بالحرم النبوي لإلقاء الدروس، وحددت الوثيقة مرتبات مدرّس الشافعية والحنفية والمالكية بالف ومائتي درهم لكل منهم سنوياً أي بواقع مائة درهم شهرياً، بينما كان يصرف لمدرّس الحنابلة سبعمائة وعشرين درهماً سنوياً أي بواقع ستين درهماً شهرياً. كما قررت الوثيقة لطلبة العلم من المذاهب الثلاثة الأولى أي الشافعي والحنفي والمالكي، لكل طالب مائتي وثمانين درهماً، أما طلبة الحنابلة وقد كانوا خمسة فقد قررت أن يصرف لكل منهم مائة وعشرون درهماً^(١٧١).

كذلك ذكرت الوثيقة شخصاً يتصدر للاشتغال بالعلم الشريف في الروضة الشريفة في كل يوم على عادة أمثاله وجعلت راتبه خمسمائة درهم سنوياً. ويتضح من خلال هذه الوثيقة فيما يتعلق بنفس الوظيفة في مكة المكرمة أن عمله كان «الاشتغال بالعلم الشريف ونشره وإحياء تعاليم الدين وشد أزره...» بما يرجح أن وظيفته كانت تقوم على الربط والإرشاد ولم تكن لتدريس علم الحديث أو القرآن أو الفقه^(١٧٢). ثم تذكر الوثيقة بعد ذلك عدداً من القومة وخدام المسجد النبوي الشريف والرواتب التي تم تخصيصها لكل واحد منهم على حدة، بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي تم تخصيصها للإنفاق منها على وجوه البر والصدقات على الصوفية والمساكين والمجاورين وعلى تكفين الموتى ودفنهم^(١٧٣). وعلى هذا الأساس يمكننا القول إن الأوقاف قد لعبت دوراً هاماً وحيوياً في النشاط الثقافي والتعليمي للمسجد النبوي الشريف طوال العصر المملوكي. فضلاً عن أنه إذا كان كثير من علماء المسلمين وأبناء المدينة المنورة قد أثروا الحياة الثقافية داخل المسجد الشريف بما عقده من مجالس العلم تطوعاً، أو كنوع من القربى والزلفى إلى الله سبحانه وتعالى، فقد حددت وثائق الوقف ضرورة تواجد بعض هؤلاء العلماء داخل المسجد لمباشرة المهام الدينية والتعليمية بصفة مستمرة لخدمة أبناء المدينة المنورة، وخصصت لهم المرتبات لذلك. أو بعبارة أخرى أنه إذا كان قد توافر للمسجد النبوي الشريف العدد الجم من العلماء الوافدين من شتى أنحاء العالم الإسلامي في موسم العمرة والحج، والذي يمتد من شهر رجب كل عام وحتى شهر ذي الحجة، وكان لهؤلاء نشاطهم الملحوظ، فإنه توافر للمسجد من سكان المدينة المنورة طوال العام من العلماء من استطاعوا القيام بمهمتهم خير قيام، ولهذا فقد كان للمسجد النبوي الشريف دوره الهام في الحياة الثقافية إلى جانب دوره الديني والاجتماعي في حياة المدينة المنورة طوال ذلك العصر.

دراسة الطب :

الطب علم نظري وعملي أباحت الشريعة الإسلامية تعلمه لما فيه من حفظ الصحة ودفع العلل والأمراض عن هذه البيئة الشريفة، وقد ورد في ذلك أحاديث فمنها ما ورد عن عطاء ابن السائب قال دخلت علي أبي عبدالرحمن الأسلمي أعوده فاراد غلام له أن يداويه

فنهيته فقال دعه فإني سمعت عبدالله بن مسعود يخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: ما أنزل الله داء إلا وأنزل له دواء. وربما قال سفيان شفاء علمه من علمه وجهله من جهله، وعن عطاء عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: يا أيها الناس تداؤوا فإن الله لم ينزل داء إلا وأنزل له شفاء^(١٧٤).

هكذا أدرك المسلمون منذ فجر الإسلام أهمية الطب والأطباء ودور العلاج. وفي المدينة المنورة تم تشييد أول بيمارستان «مستشفى» إذ تشير المصادر المعاصرة إلى أن أول بيمارستان عرفته المدينة المنورة هو الذي تم تشييده بها عام ٦٢٧هـ / ١٢٢٩م وهو الذي شيده الخليفة العباسي المنتصر بالله لاستقبال المرضى من السكان المقيمين في المدينة المنورة والمجاورين، وأيضاً لعلاج الحجاج الزائرين للمسجد النبوي الشريف^(١٧٥).

والبيمارستان بفتح الراء وسكون السين كلمة فارسية مركبة من كلمتين هما «بيمار» بمعنى مريض أو عليل أو مصاب، و«ستان» بمعنى مكان أو دار فهي إذا دار المرضى ثم اختصرت في الاستعمال فصار مارستان. وكانت البيمارستانات من أول عهدنا إلى زمن طويل مستشفيات عامة، تعالج فيها جميع الأمراض والعلل من باطنية وجراحية ورمدية وعقلية، إلى أن أصابتها الكوارث ودار بها الزمن وحل بها البوار وهجرها المرضى فافقرت إلا من المجانين، وبخاصة عندما استولى أكلة الأوقاف على الأحباس الموقوفة عليها في العصر العثماني - ولم يعد هناك مكان لهؤلاء المجانين سواها فصارت مارستان إذا سمعت لا تنصرف إلا إلى ماوى المجانين^(١٧٦).

كما يجب أن نشير إلى أنه كان للبيمارستان نوعان ثابت ومحمول «متنقل» فالثابت ما كان بناء ثابتاً في جهة من الجهات لا ينتقل منها وهذا النوع من البيمارستانات كان موجوداً في المدينة المنورة وهو الذي سبقت الإشارة إليه، وكذلك في كثير من البلدان الإسلامية. وهذا النوع الذي تشير إليه باستمرار المصادر المعاصرة في حديثها عن المدينة المنورة^(١٧٧). أما البيمارستان المحمول أو المتنقل فهو الذي ينقل من مكان إلى مكان آخر بحسب ظروف الأمراض والأوبئة وانتشارها وكذلك الحروب وكان هذا النوع من البيمارستانات معروفاً لدى خلفاء المسلمين، وملوكهم وسلطينهم، وأطبائهم وهو عبارة عن مستشفى مجهز بجميع ما يلزم للمرضى والمداواة من أدوات طبية وأدوية وأطعمة وأشربة وملابس وأطباء صيادلة وكل ما يعين على ترفيه الحال على المرضى والعجزة المزمنين والمسجونين^(١٧٨). ومما لا شك فيه أن المدينة المنورة عرفت هذا النوع من البيمارستان المتنقل والذي كان كثيراً ما يأتي بمصاحبة ركب الحجاج، وبخاصة ركب الحجاج المصري. ومن المرجح أن هذا النوع قدم خدماته ليس فقط للحجيج بل لأهالي المدينة المنورة كذلك، والذي جرت العادة أن يصحبه «كحال وطبيب عارف، وجراحي حاذق، ويصرف لكل منهم ما يحتاج إليه من الجوامك وما عساه أن يكون بصحبة كل شخص منهم من الأدوية والعقاقير والأشربة والمعاجين والمسهلات والأكحال والإشباتات والمراهم والأدهان، والمفردات والبزورات والعطريات والدرياقات والسفوفات.. يصرف لكل محتاج في وقته، ويعالج كل مريض بما يناسبه، من غير مقابل في ذلك»^(١٧٩). تؤكد المصادر المعاصرة على أن مثل هذا البيمارستان المتنقل كان يقدم خدماته لأهل المدينة المنورة في ذلك العصر فقد ذكر المقرئزي أن كل من توجه إلى هذا البيمارستان كان أحد الأطباء به يصف «له ما يناسبه» و«يصرف له من الشرابخاناه (أي الصيدلية) أو الدواء خاناه المحمولين في الصحبة»^(١٨٠).

ومن المرجح أن دراسة الطب في المدينة المنورة في بداية العصر المملوكي، ونقصد بها الفترة التي تغلب فيها التشيع. لم تلق إقبالاً كبيراً من سكان المدينة المنورة. بدليل كثرة الإشارات في المصادر المعاصرة عن الخراب الذي لحق البيمارستان المستنصري الذي تم تشييده عام ٦٢٧هـ / ١٢٢٩م، والذي كان يواجه أحد أبواب المسجد النبوي الشريف في الجهة الشمالية الشرقية موضع دار أبي الغيث بن المغيرة^(١٨١). إذ يذكر اليونيني في حوادث سنة ٦٦٣هـ / ١٢٦٢م، أيام السلطان الظاهر بيبرس أنه عندما أرسل السلطان مجموعة من البنائين وغيرهم لعمارة المسجد النبوي الشريف فإنه أرسل ضمن من أرسلهم «مجير الدين أحمد بن أبي الحسين بن تمام طبيباً ومعه أدوية وأشربة، وكان سفرهم في سابع عشر شهر رجب فوصلوا المدينة في ثاني عشر شوال وأخذوا في العمارة إلى سنة سبع وستين»^(١٨٢). كذلك قال ابن تغري بردي عن نفس السلطان بعد ذكره لعمارة المسجد الشريف ذلك العام، «وجد البيمارستان بالمدينة النبوية، ونقل إليه سائر المعاجين والأكحال والأشربة، وبعث إليه طبيباً من الديار المصرية»^(١٨٣). بما يؤكد أنه لم تمر عليه سوى فترة بسيطة وتخرب، وربما تعطل عن العمل، لقد أشار ابن الأخوة إلى ما يمكن أن تفسر به هذه الظاهرة في تلك الفترة من تاريخ المدينة المنورة، إذ يقول إن دراسة الطب من فروض الكفاية ومع هذا فلا «نرى أحداً يشتغل به ويتهافتون على علم الفقه لاسيما الخلافات والجدليات والبلد مشحون من الفقهاء ممن يشتغل بالفتوى والجواب عن الوقائع فليت شعري كيف يرخص الدين في الاشتغال بفرض كفاية قد قام به جماعة وإهمال مالا قائم به. هل لهذا سبب إلا أن الطب ليس يتيسر التوصل به إلي تولى القضاء والحكومة والتقدم به على الأقران والتسلط علي الأعداء...»^(١٨٤).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى واضح تماماً من خلال ما جاء في المصادر المعاصرة أنه في أعقاب هذه الفترة، ونتيجة لازدهار الحياة الثقافية بوجه عام في المدينة المنورة ازدهرت دراسة الطب، ولقي بيمارستان المدينة كل رعاية وعناية وقدم خدماته الطبية لسكان المدينة والمجاورين بها وغيرهم من زوارها والوافدين عليها حتى أواخر عصر سلاطين المماليك^(١٨٥). على أننا نحسب أن نؤكد على حقيقة هامة وهي أن البيمارستان لم يكن مكاناً لعلاج المرضى فحسب، بل كان مدرسة للطب كذلك، حيث كان رئيس الأطباء أو «حكيم المارستان» يجمع الطلبة حوله من دارسي الطب بعد مرورهم بالبيمارستان على المرضى ويستعرض معهم الحالات المختلفة، ويشرح لهم كيفية التعرف على الأمراض المختلفة، وما هي أعراضها، وغالباً ما ينصحهم بالرفق بالمرضى، وإذا لاحظ الواحد منهم علامات الموت بادية على أحد المرضى فله أن ينبه المريض بالوصية بلطف القول^(١٨٦). كذلك يعلم طلبة الطب أن من مهمة الطبيب معرفة فائدة كل دواء من الأدوية، وكيفية الاستعاضة بدواء آخر في حالة عدم وجود الدواء المطلوب، وينبغي على الواحد منهم إذا دخل على المريض أن يسأله عن سبب مرضه وعما يجد من الألم، ثم يرتب له نظاماً غذائياً يتفق وحالته المرضية. ونظاماً علاجياً كذلك، كما يكتب نسخة أخرى لأولياء المريض. وعادة ما كان يقوم المحتسب بأخذ عهد أبقرات بأن يحلفهم ألا يعطوا أحداً دواء مضرأ ولا يركبوا له سماً، ولا يذكروا للنساء الدواء الذي يسقط الأجنة ولا للرجال الدواء الذي يقطع النسل، وأن يغضوا أبصارهم عن المحارم عند دخولهم على المرضى، وأن لا يغشوا الأسرار ولا يهتكوا الأستار ولا يتعرضوا لما ينكر عليهم^(١٨٧). وعلى هذا الأساس كان تعليم الطب في البيمارستان قد وصل إلى درجة من الرقي والتقدم بشكل يشبه إلى حد كبير ما نراه في

كليات الطب في عصرنا الحديث. كما قام بالعمل في البيمارستان فريق من الأطباء في مختلف التخصصات، يساعدهم عدد كبير من المرضى والمرضات، والاداريين وهم الذين عرفوا في ذلك العصر باسم الشهود، هؤلاء الشهود كانت مهمتهم الأساسية الحضور إلى البيمارستان يومياً لصرف ما يحتاج إليه المرضى في البيمارستان، وضبط ما في الحواصل، وعادة ما كان يصرف لكل واحد منهم راتباً لا يقل عن حوالي أربعين درهماً شهرياً^(١٨٨). ولقد قامت الأوقاف بدور هام في حياة البيمارستان في ذلك العصر ودوام أداء رسالته، والإنفاق من ريعها على مرتبات العاملين به، واحتياجات البيمارستان السنوية من الحطب وزيت الزيتون اللازم للإضاءة وثلث اللحوم للمرضى والسكر والأشربة والأدوية وغيرها من أدوات النظافة مثل المكاشس واسطال النحاس وغيرها^(١٨٩).

وينبغي أن نشير إلى أن أبناء الحجاز بوجه عام والمدينة المنورة بوجه خاص قد كانت لهم طرقهم الخاصة في علاج كثير من الحالات المرضية، التي توارثوها عبر الأجيال من خلال خبرات وتجارب السلف الصالح، من ذلك عملية «قدح العين» أو «فصد العين» وهي من أخطر أنواع معالجة العمى الذي ينتج عن ظهور الماء في إحدى العينين أو كليهما وهو علاج قديم ظهر منذ عدة قرون ترجع إلى العصر الفاطمي، إذ يقوم الطبيب المختص وهو يعرف عادة بالكحال بفصد العين وإخراج الماء الذي يكون فيها ثم يحجب المريض في غرفة مظلمة تماماً لمدة طويلة، قد تصل إلى أربعين يوماً. وكان الفصد يتم بألة حديدية صغيرة تشبه المخيط الذي يستعمل لخياطة أكياس الخيش، وله طرف مدبب رفيع مسنون، فتفصد العين بهذا المخيط ثم تلف العين تماماً، بحيث يحجب عنها الضوء ويبقى المريض في غرفة مظلمة إلى أن تنقضي المدة المحددة، ثم يفك الرباط عن العين فتظهر النتيجة، إما نجاحاً يستطيع به المريض أن يرى الناس والحياة التي كان محجوباً عنها، ويبدو أن هذا هو الغالب حيث وردت إشارات كثيرة عن بعض مشاهير علماء ذلك العصر بأنه أصبح ضريراً في أواخر أيامه، ثم أجريت له عملية القدح أو الفصد هذه فعاد مبصراً، وإن كانت هناك بعض الحالات التي وردت فيها إشارة صريحة بأن الإبصار لم يكن قوياً، وإما أن يفقد بصره إلى الأبد وعلى أي حال فإن من كانوا يقومون بهذا العمل قلة نادرة، وأن من كانوا يقدمون من المرضى على مثل هذه المخاطرة قليلين أيضاً، وذلك لخشية الإنسان الطبيعية على عضو هام من أعضائه^(١٩٠).

وكذلك معالجة الكسور بالتجبير. إذ كانت الكسور التي يتعرض لها الناس تعالج عن طريق التجبير. ويقوم بها أفراد من أهل البادية أو من أهل البلاد ممن أخذوا هذا العلم عن رجال مارسوه قبلهم. فإذا وقع حادث كسر أو شرخ في العظام أحضر الرجل الذي يقوم بالعلاج ويسمونه «المجبر» فيفحص مكان الإصابة ثم يضع عليها جبيرة، وهذه الجبيرة غالباً ما تكون من ألواح خشبية رفيعة، ثم تلف بالقماش لفاً جيداً، وكانوا يعتبرون مدة العلاج مرتبطة بعمر المصاب. فإذا كان المصاب في الأربعين من عمره احتاج شفاؤه إلى أربعين يوماً وهكذا، وعلى هذا كانت المدة المطلوبة للعلاج تطول وتقصّر حسب عمر المصاب، وفي نهاية المدة يجري فك الرباط وإزالة الجبيرة، إلا أنه من الملاحظ أن علاج الكسور لم يحظ بدرجة كبيرة من النجاح في حالات الكسور الصعبة بوجه خاص. وكذلك إذا تعرض المسنون للكسور فإنه لا يسهل علاجهم بهذه الطريقة التي أشرنا إليها، وعلى أي حال فإن هذا كان أسلوب العلاج الذي كان سائداً في ذلك الزمان^(١٩١). وربما شاركت المرأة بدور في هذه الطرق العلاجية وبخاصة طريقة التجبير هذه، حيث اكتسبت بعض

النساء الخبرة العلمية والعملية من والدها أو أحد أقاربها، فتعلمت منه أو على يديه هذه العقلية، وقامت بمعالجة النساء من الكسور اللاتي يتعرضن لها.

ومن الممارسات الطبية التي أشارت إليها بعض المصادر المعاصرة كذلك وهي التي توارثوها عبر أجيال وأجيال لمعالجة بعض الأمراض ما ذكره العز بن فهد في حديثه عن الأمير عفان بن مغماس بن رميثة بن أبي نمي الذي توفي سنة ٨٠٥هـ / ١٤٠٢م من «أنه حصل له مرض خطر يقتضي إبطال بعض جسده، فعول من ذلك بإضجاعه بمحل فيه آثار النار، حتى يخلص ذلك إلى أعضائه فيقويها..»^(١١٧).

ومن الممارسات الطبية ما يذكره المؤرخ العباسي من علماء القرن العاشر الهجري، السادس عشر للميلاد: «ومن باب المشاهدة والعيان أن جماعة من العلماء ذكروا أنهم جربوا تراب صهيب للحمى فوجدوه صحيحاً. قال المجد في تاريخه: وأنا نفسي سقيته غلاماً لي مريضاً من نحو سنة تواظبه الحمى فانقطعت عنه من يومه. وفي صحيح مسلم: «أن في عجوة العالية شفاء من كل داء، وأنها ترياق أول البكرة» وصح أن «من تصبغ بسبع تمرات ما بين لابتيها لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر».

وفي موضع آخر يقول عن مياه آبار المدينة: «وأما مياه آبارها السبعة المعروفة، فالاستشفاء بها معروف من قديم الزمان إلى يومنا هذا، من استشفى بتربتها أو بمائها فهو من المرض وكربته في أمان، فوائدها وأفيه، ومناهلها ومواردها صافية، ومنازلها ضافية، وتربتها من جميع الأسقام والآلام شافية..»^(١١٨).

ومما يؤكد لنا أن سكان المدينة النبوية الشريفة كانت لهم دراية بكثير من أنواع المعالجات الطبية ما ذكره السخاوي عن أحد خدام المسجد النبوي الشريف ويدعى دينار المعزي «ت سنة ٧٣٤هـ / ١٣٣٣م أنه كان» غاية في الإحسان والخير قد جعل مسكنه دار الشرابي - الذي بزقاق الخدام - موئلاً للخدام. ومرفقاً للمرتادين. يعد فيها للمرضى أنواعاً من الأمواه والأشربة والأغذية فلا يمرض فقير، أو مجاور أو خادم إلا جاءه في الحين، وحمل إليه من كل ما يحتاج إليه.. ومتى وصف للفقير دواء سعى في تحصيله حتى يأتيه به...»^(١١٩).

ومن أطباء المدينة المنورة الذين ذاع صيتهم في ذلك العصر نذكر على سبيل المثال لا الحصر، عبدالله بن حجاج لباً محمد المغربي «ت سنة ٧٠١هـ / ١٣٠١م» والذي ترجم له السخاوي فقال عنه: «الفلسفي المنطقي الحكيم.. كان من أكابر العلماء المطلعين على العلوم اليونانية وأكابر الفضلاء المتصلعين بالعلوم الإيمانية.. جمع من غرائب الكتب وأنفسها أحمالاً، صرف في تحصيلها وتصحيحها أعماراً وأموالاً. وحاز من الأصول الفاخرة صناديق وسلالاً، وجلبها كتب الحديث والفقه والتاريخ، والطب والمنطق والحكمة، وعلوم أخرى شتى...»^(١٢٠).

كما يذكر السخاوي أيضاً من أطباء المدينة وبخاصة من اشتغل منهم بالفصد والختان، الشيخ الحسن أبا علي الحجام الذي لم يذكر سنة وفاته، فقال عنه إنه «كان يفصد ويختن لمن يعز عليه ممن يطلبه..»^(١٢١). ومنهم أيضاً من اشتهر بإجراء كثير من العمليات الجراحية ونبغ فيها، نذكر منهم منصور الحكيم «موسى بن حسن بن عمر بن محمد بن موسى بن عمران.. كان ثرياً ومتسبباً وانتمى للقاضي برهان الدين ابن ظهيرة وخدمه وقدمه في الإعلام بتميز الجراحات مات في ليلة الاثنين سادس عشر رمضان سنة

سبعين وثمانين مائة بمكة...»^(١٧٧). أما فيما يتعلق بالطب البيطري ففي الحقيقة لم نعثر في المصادر والمراجع التي بين أيدينا عما يوضح حالة هذا النوع من الطب.

دور المرأة في الحياة الثقافية :

ساهمت المرأة بدور فعال في الحياتين العلمية والدينية في المدينة المنورة في عصر سلاطين المماليك. وتسجل المصادر المعاصرة أسماء كثيرات ممن اشتغلن بالنحو، وحفظن فيه الشيء الكثير، كما كان لهن ولع بالشعر، فقد ذكر المؤرخ السهمودي مؤرخ المدينة المشهور مثلاً لذلك^(١٧٨).

أما من اشتغلن بالفقه والحديث فعددهن كبير جداً، وقد دأب الكثير من طلبة العلم ومشايخه على التوافد إلى المدينة المنورة طوال العصر المملوكي للدراسة على أيدي كثير من النساء الشهيرات في هذا المجال نذكر منهن على سبيل المثال لا الحصر «رقية المدنية» التي أجازت لكثيرين من كبار مشاهير علماء المشرق والمغرب في عصرها^(١٧٩). ومنهن أيضاً «أم الحسن فاطمة بنت الشيخ شهاب الدين الحرازي» والتي سمع عليها مؤرخ مكة الشهير تقي الدين الفاسي، عندما توجه إلى المدينة المنورة عام ٧٩٩هـ / ١٣٧٧م مع أخيه وأمه، وهناك سمع عليها الثقفيات العشرة^(١٨٠). كذلك يذكر السخاوي أن الشيخ محمد بن علي بن محمد بن داود بن شمس بن عبدالله الجمال البيضاوي المكي.. سمع من «فاطمة ابنة أحمد الحرازي بعض المصاييح للبغوي...»^(١٨١). كما يذكر تقي الدين الفاسي في حديثه عن قاضي مكة وخطيبها محمد أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن القاسم بن عبدالرحمن القرشي «العقيلي» (ت ٨٢٠هـ / ١٤١٧م) أنه «سمع بالمدينة - فيما أظن - من : شيختنا أم الحسن بنت الفقيه أحمد بن قاسم الحرازي...» كما سمع عليها كثيرون غيره. وواضح مما ذكره عنها أنها كانت من كبار شيخات الحديث في عصر الفاسي، وتتلذذ عليها عدد كبير من علماء مكة، والمجاورين بها والوافدين عليها من كل مكان^(١٨٢). ولم يأنف هؤلاء العلماء وكما هو واضح مع عظم مكانتهم من الاعتراف بأنهم درسوا على أيدي أمثال هؤلاء الشيوخات، بل على العكس افتخروا بأنهم سمعوا عن فلانة، وفلانة من المحدثات والحقيقة أن عدد النساء اللاتي اشتهرن في المدينة في مجال الحياة الدينية والعلمية كبير بلا شك قد يفوق الحصر.

وفي عصر سلاطين المماليك واضح تماماً إقبال عامة النساء في المدينة المنورة على مجالس العلم والدين، إذ حرصت كثيرات منهن على حضور هذه المجالس حيث يجلسن في مكان منفرد عن الرجال لسماع الدروس الدينية، بل إن مجالس العلم هذه لم تكن قاصرة على المسجد النبوي الشريف وغيره من مساجد المدينة المنورة، بل تشير بعض المصادر المعاصرة إلى أن كثيراً من علماء ذلك العصر كانوا يعقدون مجالس العلم في منازلهم، وتحضرها النساء ويسمعن من وراء حجاب^(١٨٣). ولعل بعض الفقهاء والوعاظ قد خصصوا دروساً للنساء دون الرجال، وحجبتهم في ذلك أن النساء لا يعلمهن أحد من أزواجهن شيئاً، ولذلك يجب إعطاؤهن عناية خاصة حتى يعرفن أحكام الدين وما عليهن من حقوق الزوجية والجيران^(١٨٤). وإلى جانب هؤلاء الوعاظ من الرجال ظهرت طائفة كبيرة من النساء اللاتي تخصصن في وعظ النساء وتعليمهن وتحفيظهن القرآن الكريم^(١٨٥). وإن كانت هناك كثير من الإشارات في المصادر المعاصرة عن قيام الآباء والأجداد والأقارب بتعليم بناتهم الكثير من الأمور الدينية. مثال ذلك ماجاء عن «فاطمة بنت الشهاب أحمد بن قاسم بن عبدالرحمن بن أبي بكر الحرازي والدها المكية ثم المدنية،

سمعت علي جدها لأمرها الرضي الطبري الكثير، وسمعت علي أخيه الصفي حضوراً، وأجاز لها الفخر التوزري والعفيف الدلاصي حتى وأبو بكر الدشتي والمطعم وآخرون، وكانت خيرة، ماتت في شوال سنة ثلاث وثمانين وسبعمئة عن ثلاث وسبعين سنة»^(٢٠٧).

ولعلنا لا نغالي القول إذا ذكرنا أن بعض النساء في ذلك العصر من أهل المدينة المنورة بوجه خاص ومكة المكرمة بوجه عام قد وصلن إلى درجة علمية لا يدانيهن فيها إلا قليل من الرجال ومن عظماء الرجال وبخاصة في مجال علم الحديث النبوي الشريف، نذكر منهن على سبيل المثال لا الحصر «فاطمة بنت أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن بن أبي بكر الحرازي» (والتي تردد ذكرها كثيراً) مسندة مكة. أم الحسن، ويقال لها أم نجم الدين، مفتي مكة، شهاب الدين. ولدت بعد سنة عشر وسبعمئة. وأجاز لها الفخر التوزري، وسمعت من جدها لأمرها الإمام رضي الدين الطبري الكتب الستة، خلاف سنن ابن ماجه، وصحيح ابن حبان، والمخلص للقباسي، والثقفيات، والسادس من المحامليات، وما في حديث سعدان، والشمائل، للترمذي، والأربعين المختارة، لابن مسدى، وجزء ابن نجيد، وجزء مطين، وسداسيات الرازي، ونسخة بكار، وغير ذلك وحدثت، سمع منها الأعيان من شيوخنا وغيرهم، وسمعت عليها الثقفيات، بالمدينة النبوية لما كانت مجاورة فيها، وبها توفيت في أول شوال سنة ثلاث وثمانين وسبعمئة، ودفنت بالبقيع»^(٢٠٧). «ومنهن أيضاً عائشة بنت عبدالله بن أبي جعفر أحمد بن عبدالله بن محمد ابن أبي بكر أم الهدى بنت الخطيب تقي الدين الطبري.. ماتت بعد الستين وسبعمئة حدث عنها أبو حامد بن ظهيرة بالإجازة»^(٢٠٨). وكذلك «المسندة الأصيلة أم محمد رقية ابنة يحيى بن مزروع المدينة» والتي تتلمذ عليها الحافظ أبو الفتح بن سيد الناس في مجاورته بالمدينة عام ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م وأجازت له الكثير من مروياتها»^(٢٠٩). كما تتلمذ عليها كذلك التقي بن فهد»^(٢١٠) ٨٧١هـ/ ١٤٦٦م «أحد كبار علماء مكة ومؤسس أسرة بني فهد، حيث سمع عليها الحديث في المدينة المنورة في مجاورته بها»^(٢١١).

واضح من هذا العرض أن المرأة أدت دوراً هاماً في الحياة الثقافية في المدينة المنورة في عصر سلاطين المماليك، كذلك من الملاحظ أن العلوم الدينية كانت في مقدمة اهتمامات المرأة إذ كان عليها أن تحفظ منذ الصغر القرآن الكريم، وشيئاً من الأحاديث النبوية وقامت الأمهات والأقارب بدور كبير في تعليم البنات وكما سبقت الإشارة بذلك، وعندما تصل الواحدة منهن إلى السن التي تؤهلها للحصول بنفسها فإنها كانت لا تفتر أن تبذل قصارى جهدها، فتحضر مجالس السماع ومجالس العلماء والفقهاء من وراء حجاب وتحصل على الإجازات التي تتيح لها الفرصة لأن تكون معلمة لبنات جنسها وللرجال كذلك. وبذلك نالت كل تقدير واحترام من المجتمع، وهذا ما انعكسه لنا الألقاب الكثيرة التي تُلقب بها المرأة مثل «ست الكل»، «ست الأهل»، «ست قريش»، «شمس الضحى»، وشمسية و«علماء»، و«تاج النساء» وكذلك الكنى مثل «أم الحسن» و«أم حبيبة»، «أم الخير»، «أم الهدى»، «أم الفضل» و«أم الوفاء» وغيرها من الكنى والألقاب التي شاعت في ذلك العصر»^(٢١١). كنوع من التقدير للمرأة.

- ١- علي السيد علي «دكتور»: القدس في العصر المملوكي، دار فكر للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٨٦. ص ١٢١.
- ٢- السمهودي «نور الدين علي بن أحمد ت ٩١١هـ»: وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، توزيع دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة بدون تاريخ طبع، ج ٢، ص ٦٤٤.
- ٣- نفسه ٢٠ / ٧٦٦، ٧٧٠.
- ٤- سعيد عبدالفتاح عاشور «دكتور»: «التعليم العالي في العصور الوسطى...» بحوث ودراسات في العصور الوسطى، بيروت ١٩٧٢م، ص ٤٣٣.
- ٥- الأهواني «أحمد فؤاد»: التربية في الإسلام، دار المعارف بالقاهرة، ١٩٦٨م، ص ٣٢٤-٣٦٢. عبداللطيف بن دهيش «دكتور»: «الكتاتيب في الحجاز خلال نصف قرن ١٢٩٥-١٣٤٤هـ»، مجلة كلية التربية، مكة المكرمة، العدد ٨ محرم ١٤٠٣هـ، نوفمبر ١٩٨٣م، ص ٩-٣١.
- ٦- أحمد النقراوي: الفواكه الدواني، دار الفكر، بيروت (د.ت.)، ص ١٩٢.
- ٧- السخاوي «شمس الدين محمد بن عبدالرحمن ت ٩٠٢هـ»: «التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، نشر وطبع أسعد طرايزوني (د.ت. م)، ج ٣، ص ٤١٠.
- ٨- المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٤-١٥٥.
- Dodge bayard: Muslim Education in Medieval Times, Washington, 1962.p.5
- ٩- السبكي «تاج الدين عبدالوهاب»: معبد النعم ومبید النقم، بيروت، ١٩٨٣م، ص ١٣٠.
- ١٠- عبداللطيف إبراهيم «دكتور» وثيقة الأمير آخور كبير قراقبا الحسني، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة ١٨، ج ٢ ديسمبر ١٩٥٦م.
- ١١- السبكي: نفسه، ص ١٣٠.
- ١٢- سعيد عبدالفتاح عاشور: العصر المالكي في مصر والشام، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٣٤٧.
- ١٣- ابن الحاج «أبو عبدالله بن محمد العبد، ت ٧٣٨هـ»: المدخل، مدخل إلى الشرع الشريف على المذاهب، القاهرة ١٩٢٩م، ج ٢، ص ٣٢١.
- ١٤- عبداللطيف بن دهيش: نفسه، ص ٢٢.
- ١٥- سعيد عاشور: المرجع السابق، ص ١٥٧.
- ١٦- ابن الأخوة «محمد بن محمد بن أحمد القرشي ت ٧٢٩هـ»: معالم القرية في أحكام الحسبة، عني بنشره روبن ليوي، مكتبة المتنبّي، القاهرة ١٩٧٦م، ص ٢٦٠-٢٦١.
- ١٧- المصدر السابق، والصفحات ذاتها.
- ١٨- ابن الحاج: المدخل ج ٢، ص ٩٤-١٠٠.
- ١٩- السخاوي: التحفة، ج ٣، ص ٣٦٦، ترجمة رقم ٣٣٣١.
- ٢٠- المصدر السابق: ج ٣، ص ٣٦٧-٣٧٧.
- ٢١- المصدر السابق، ج ١، ص ١٥٥.
- ٢٢- نفسه، ج ٣، ص ٣٦٧-٣٧٧.
- ٢٣- ابن جبير «أبو الحسن محمد بن أحمد ت ٦١٤هـ»: رحلة ابن جبير، نشر دار صادر بيروت ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ص ٢٤٥.
- ٢٤- ابن الحاج: نفسه، ج ٢، ص ١١٠.
- ٢٥- الشيزري «عبدالرحمن بن نصير»: نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق د. السيد الباز العويني، القاهرة ١٩٤٦م، ص ١٠٤.
- ٢٦- ابن الحاج: نفسه، ج ٢، ص ٣١٣، عبدالغني محمود «دكتور»: التعليم في مصر في زمن المماليك، دار المعارف، ١٩٨٦م. ص ١٠١.
- ٢٧- المصدر السابق، ج ٢، ص ٣٢١.
- ٢٨- الشيزري: نفسه، ص ١٠٣، ابن الأخوة: نفسه، ص ١٧١.
- ٢٩- عبدالغني: نفسه، ص ١٠٦.
- ٣٠- ابن الحاج نفسه ج ٢ ص ١٨١-١٨٢.
- ٣١- ابن الأخوة: نفسه، ص ٢١٦.

- ٣٢ - عبداللطيف ابراهيم: نصابان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمس، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة. ١٩٦٦م، ص ١٦٦.
- ٣٣ - المرجع السابق: دراسات في الآثار الإسلامية، القاهرة ١٩٧٩م، ص ٤٤١.
- ٣٤ - عبداللطيف بن دهيش: نفسه، ص ٢١.
- ٣٥ - المرجع السابق: ص ٢١-٢٢.
- ٣٦ - ابن الحاج: نفسه، ج ٢، ص ١٠٠.
- ٣٧ - عبداللطيف ابراهيم: المرجع السابق، ص ١٧٤.
- ٣٨ - المرجع السابق: نفسه، ص ٢١٢.
- ٣٩ - ابن الأخوة: نفسه، ص ١٧٠.
- ٤٠ - سعيد عاشور: العصر المالكي، ص ٣٨٤.
- ٤١ - الفاسي «تقي الدين محمد بن أحمد بن علي ت/ ٨٣٢هـ»: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق فؤاد سيد مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥م، ج ٦، ص ٢٣٦.
- ٤٢ - السخاوي: الضوء اللامع ج ٨، ص ٢-٤.
- ٤٣ - الشيزري: نفسه، ص ١٠٤، ابن الأخوة: نفسه ص ١٧١.
- ٤٤ - عبدالغني محمود: نفسه، ص ١١٤.
- ٤٥ - الفاسي: العقد الثمين، ج ٨، ص ٣٣١-٣٣٣.
- ٤٦ - المصدر السابق: نفسه، ج ٨، ص ٢٥٥-٢٥٦.
- ٤٧ - المصدر السابق: نفسه، ج ٨، ص ٢٦٦-٢٦٧، ترجمة رقم ٣٤٠٤.
- ٤٨ - ابن فهد «النجم عمر بن فهد الهاشمي ت/ ٨٨٥هـ»: الدر الكمين بذييل العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية برقم ٣٦١٣، ورقة ٤٢٨-٤٣٥.
- ٤٩ - الفاسي: نفسه، ج ٢، ص ٢٠٥-٢١٠، ٢٢٠، ابن العماد الحنبلي «أبو الفلاح عبدالحى ت/ ١٠٨٩هـ»: شذرات الذهب. في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت). ج ٦ ص ٣٢٩.
- ٥٠ - العقد الثمين، ج ٨، ص ٢٣٧-٢٣٨.
- ٥١ - السخاوي: الضوء، ج ٦، ص ٣١٦-٣١٧، عبدالغني محمود: نفسه، ص ٣٠٨.
- ٥٢ - المصدر السابق، نفسه، ج ٧، ص ٤٦٨، الفاسي: العقد الثمين: ج ٨، ص ٢٨١.
- ٥٣ - عبدالغني محمود: نفسه، ص ١١٤.
- ٥٤ - ابن الحاج: المدخل، ج ٢، ص ٣٢٢.
- ٥٥ - الشيزري نفسه، ص ١٠٤، ابن الأخوة: نفسه، ص ١٧١، عبدالغني محمود: نفسه، ص ١١٤.
- ٥٦ - المقرئ «تقي الدين أحمد بن علي ت/ ٨٤٥هـ»: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروفة بالخطط المقرئية، طبع بولاق ١٢٧٠هـ، ج ٢، سعيد عاشور: التعليم العالي، ص ٤٣٩-٤٤٧.
- ٥٧ - السخاوي: التحفة، ج ٣، ص ٢٧٩، حسني محمد نوبصر «دكتور»: «عوامل مؤثرة في تخطيط المدرسة المملوكية» من كتاب المدارس في مصر الإسلامية، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م، ص ٩٨-١٠٠.
- ٥٨ - المرجع السابق نفسه، ص ٢٤٥-٢٥١.
- ٥٩ - السمهودي: نفسه، ج ١، ص ٦٨٩.
- ٦٠ - السخاوي: التحفة، ج ١، ص ٤٣١-٤٣٢.
- ٦١ - السمهودي: نفسه، ج ٢، ص ٧٢٠، ٧٢٣، ٧٣٢.
- ٦٢ - السخاوي: نفسه، ج ١، ص ٢٤٩، السمهودي: نفسه: ج ٢، ص ٦٩٦.
- ٦٣ - السخاوي: نفسه، ج ١، ص ٣٣٣.
- ٦٤ - السمهودي: نفسه، ج ٢، ص ٧٠٢.
- ٦٥ - النابلسي «عبدالغني بن اسماعيل ت ١١٤٢هـ»: الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجاز تقديم وإعداد عبدالمجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م، ص ٣٣٥.
- ٦٦ - Creswell, K. A. C., "The Origin of the Cruciform Plan of Cairene Ma-drassa", BIFAOXXI (1992), P. 43.
- ٦٧ - عبداللطيف ابراهيم: نصابان جديدان، ص ١٥٥-١٦٠.
- ٦٨ - السمهودي: نفسه، ج ٢، ص ٤٥-٤٦.

- ٦٩ - المصدر السابق : نفسه، ج ٢، ص ٧٠٢.
- ٧٠ - المصدر السابق : ج ٢، ص ٦٩٢.
- ٧١ - علي السيد علي : القدس في العصر المملوكي، ص ١٦٢ وما جاء به من مصادر.
- ٧٢ - السخاوي : التحفة، ج ١، ص ٢٣٢.
- ٧٣ - السمهودي : نفسه، ج ٢، ص ٦٩٢.
- ٧٤ - المصدر السابق، ج ٢، ص ٧٣٢.
- ٧٥ - عبداللطيف إبراهيم : المكتبة المملوكية، دار الشعب، القاهرة ١٩٦٤، ص ٤٣.
- ٧٦ - المرجع السابق : نفسه، ص ٤٣-٤٤.
- ٧٧ - Dodge : Op. cit. p. 8.
- ٧٨ - العياشي «عبدالله بن محمد» : مقتطفات من رحلة العياشي «ماء الموائد» منشورات دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م، ص ١٥٤.
- ٧٩ - السبكي : نفسه، ص ١٠٥-١٠٦.
- ٨٠ - السخاوي : التحفة، ج ٣، ص ٧٧.
- ٨١ - المصدر السابق : الضوء اللامع، ج ٨، ص ٢٢٨، ترجمة ٧٥٩.
- ٨٢ - سعيد عاشور : التعليم العالي، ص ٣٥٠.
- ٨٣ - السبكي : نفسه، ص ١١٠.
- ٨٤ - محمد محمد أمين «دكتور» : الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، القاهرة ١٩٨٠ م، ص ٥٤.
- ٨٥ - السبكي : نفسه، ص ١١٠.
- ٨٦ - عبداللطيف إبراهيم : نصاب جديان، ص ١٧٠.
- ٨٧ - عبدالغني محمود : نفسه، ص ١٦٦.
- ٨٨ - المرجع السابق : نفسه، ص ١٦٨.
- ٨٩ - النويري «شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٧٣٢ هـ» : نهاية الأرب في فنون الأدب، مخطوطة بدار الكتب رقم ٤٥٩ معارف عامة، ج ٣٠ ورقة ١٥.
- ٩٠ - القلقشندي «أبو العباس بن أحمد علي ت ٨٢١ هـ» : صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، القاهرة ١٩١٩ - ١٩٢٢ م، ج ١، ص ٤٦٧ : سعيد عاشور : التعليم العالي، ص ٣٥٠-٣٥١.
- ٩١ - السبكي : نفسه، ص ١٠٨-١٠٩.
- ٩٢ - القلقشندي : نفسه، ج ١٤، ص ٣٢٢، سعيد عاشور : المجتمع المصري، ص ١٤٦.
- ٩٣ - الفاسي : العقد الثمين، ج ١، ص ٣١٤-٣١٥.
- ٩٤ - القلقشندي : نفسه، ج ١٤، ص ٣٢٧.
- ٩٥ - الفاسي : نفسه، ج ٢، ص ٢٤٢-٣١٥.
- ٩٦ - ابن عبدالظاهر «محيي الدين ت ٦٩٢ هـ» : تشریف الأيام والعصور في سهرة الملك المنصور، تحقيق د. مراد كامل، القاهرة ١٩٦١ م، ص ٢٣٠.
- ٩٧ - السخاوي : الضوء اللامع، ج ١، ص ٢٨٤-٢٨٥.
- ٩٨ - ابن تغري بردي «جمال الدين يوسف أبو المحاسن ت ٨٧٤ هـ» : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة - القاهرة ١٩٧٢ م، ج ٥، ص ٣٨١.
- ٩٩ - السمهودي : نفسه، ج ٣٠، ص ٦٤٥.
- ١٠٠ - النهروالي «قطب الدين ت ٩٨٨ هـ» : الإعلام بأعلام بيت الله الحرام، طبع ليبسيك ١٨٧٥ م، ص ٢٣٥.
- ١٠١ - عبداللطيف إبراهيم، دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر السلطان الغوري، رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة، ١٩٥٦ م، مجلد ٢، ص ١٤٥، سعيد عاشور : التعليم العالي، ص ٤٤٧-٤٤٨.
- ١٠٢ - النويري : نفسه، ج ٣٠، ص ١٥-٢٠.
- ١٠٣ - سعيد عاشور : المجتمع المصري، ص ١٦٨-١٦٩ وما به من مصادر ومراجع.
- ١٠٤ - ابن الحاج : ج ٣، ص ١٨٥.
- ١٠٥ - ابن بطوطة «أبو عبدالله محمد ت ٧٧٩ هـ» : رحلة ابن بطوطة، نشر دار صادر بيروت ١٩٦٤ م، ص ١٧.
- ١٠٦ - المقرئ : الخطط، ج ٢، ص ٤١٥-٤٣٦، سعيد عاشور : نفسه، ص ١٦٩.
- ١٠٧ - السخاوي : التحفة، ج ١، ص ٦٥.

- ١٠٨ - زكي مبارك: التصوف الإسلامي في الأدب والأخلاق، القاهرة ١٩٣٨م، ج ١، ص ٣٥٩، سعيد عاشور نفسه، ص ١٧١.
- ١٠٩ - سعيد عاشور: نفسه، ص ١٧١.
- ١١٠ - المرجع السابق، نفسه، ص ١٦٢.
- ١١١ - جميل حرب محمود حسين «دكتور»: الحجاز واليمن في العصر الأيوبي، الرياض ١٩٨٤م، ص ٢٥-٨٢.
- ١١٢ - زكي مبارك: نفسه، ج ٢، ص ٣٥.
- ١١٣ - القلقشندي: صبح الأعشى، ج ١١، ص ١٦٢.
- ١١٤ - السيوطي (ع) عبدالرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، القاهرة ١٣٢٧هـ، ج ٢، ص ٩٤.
- ١١٥ - المقرئزي: الخطط، ج ٢ ص ١٦١، السلوك، ج ١، قسم ٣، ص ٧٦، ٨٣. سعيد عاشور: نفسه، ص ١٥٤.
- ١١٦ - النويري «محمد بن قاسم بن محمد ت ٧٧٥هـ»: الإلمام بالأعلام فيما جرت به الأحكام والأمور المقضية في واقعة الإسكندرية، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٩٣، ج ٢، ورقة ٥١٧-٥١٨.
- ١١٧ - عبداللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية، ج ١، ص ٢٩، سعيد عاشور: نفسه، ص ١٥٤.
- ١١٨ - السخاوي: التحفة، ج ٢، ص ٣٧ ترجمة ١١٨٤.
- ١١٩ - المصدر السابق، ج ٢، ص ٩١، ترجمة ١١٤٢.
- ١٢٠ - المصدر السابق، نفسه، ج ٣، ص ٧١٥-٧١٦.
- ١٢١ - المصدر السابق، ج ١، ص ٥١.
- ١٢٢ - ابن حجر العسقلاني «شهاب الدين أحمد ت ٨٥٢هـ»: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، القاهرة ١٩٦٦م، ج ٣، ص ٢١٦-٢١٧، ترجمة رقم ٢٩٤٤.
- ١٢٣ - ابن فرحون «القاضي برهان الدين إبراهيم ت ٧٩٩هـ»: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٤م، ج ١، ص ٤٥٧-٦٤٥.
- ١٢٤ - أحمد عمر الزليعي «دكتور»: مكة وعلاقاتها الخارجية، الرياض، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م، ص ١٤٧.
- ١٢٥ - ابن بطوطة: الرحلة، ص ١٣٣.
- ١٢٦ - علي بن حسين السليمان «دكتور»: العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك، القاهرة، ١٣٩٣هـ ص ١٥٦.
- ١٢٧ - عبداللطيف إبراهيم: «وثائق الوقف على الأماكن المقدسة»، مصادر تاريخ الجزيرة العربية، الرياض، ١٩٧٩م، ج ٢، ص ٢٥٢.
- ١٢٨ - ابن إياس «محمد بن أحمد الحنفي ت ٩٢٠هـ»: بدائع الزهور في وقائع الدهور، نشر جمعية المستشرقين الألمانية بالقاهرة، ١٩٦٠-١٩٧٢م، ج ٢، ص ١٦٠.
- ١٢٩ - الجزيري «عبدالقادر بن محمد من علماء القرن العاشر»: الدر الفريد المنظفة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة، نشر أحمد حمد الجاسر، دار اليمامة، الرياض، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م، ج ٢، ص ٧٠٣-٧٠٥.
- ١٣٠ - سعيد عاشور: نفسه، ص ١٦٨.
- ١٣١ - ابن بطوطة: نفسه، ص ١٧١، أحمد عمر الزليعي: نفسه، ص ١٤٩.
- ١٣٢ - زكي مبارك: نفسه، ج ١، ص ٣٥٧.
- ١٣٣ - ابن خلدون «عبدالرحمن بن محمد ت ٨٠٨هـ»: المقدمة في كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر، القاهرة، ١٩٠٩م، ص ١٢٤-١٢٥.
- ١٣٤ - ابن فهد «عمر بن فهد الهاشمي»: معجم الشيوخ، الرياض ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، ص ٦٨، سعيد عاشور نفسه، ص ١٧١.
- ١٣٥ - العجيمي «حسن بن علي بن يحيى ت ١١٢٠هـ»: خبايا الزوايا المعمورة بمكة المشرفة، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم ٢٤١٠ تاريخ، ورقة ٩٠، ٩٢-٩٢.
- ١٣٦ - المصدر السابق، نفسه، ورقة ٣٦-٣٨.
- ١٣٧ - المصدر السابق، نفسه، ورقة ٣٩.
- ١٣٨ - السخاوي: المضوء اللامع، ج ١٢، ص ٦٤، الفاسي: العقد الثمين، ج ٤٨، ص ١٧.

- ١٣٩ - العجيمي : نفسه، ورقة ٣٦-٣٨، نجم الدين الغزي: الكواكب السائلة باعيان السنة العاشرة، تحقيق د. جبرائيل جبور، دار الأوقاف الجديدة، بيروت ١٩٧٩، ج ١، ص ١٦، ٥٠، ٥٣، ٣٢٦.
- ١٤٠ - الفاسي : العقد الثمين، ج ٢، ص ٨، شفاء الغرام، ج ١، ص ١٠٧-١١٥، ج ٢، ص ٣٣٣-٣٣٦.
- ١٤١ - الفاسي : العقد الثمين، ج ٢، ص ٢٥٤، ترجمة ٢٦٢.
- ١٤٢ - المصدر السابق : شفاء الغرام ج ١، ص ١١٤.
- ١٤٣ - المصدر السابق، نفسه، ج ١، ص ١١٢-١١٤.
- ١٤٤ - ابن فهد : الدر الكمين، ورقة ١٢٩، ابن الحاج: المدخل، ج ١، ص ١٠٤، ج ٢، ص ٦٠٢، سعيد عاشور : نفسه، ص ١٧٤.
- ١٤٥ - ابن الحاج : المدخل، ج ١، ص ٨٥.
- ١٤٦ - السيوطي : حسن المحاضرة، ج ١، ص ٣٢٣-٣٢٤، ابن خلكان «شمس الدين أبو العباسي.
- ١٤٧ - السخاوي: التحفة، ج ١، ص ٥٢-٥٣.
- ١٤٨ - الوفا بما يجب لحضرة المصطفى من كتاب رسائل في تاريخ المدينة لحمد الجاسر، ص ١٤٢-١٤٣.
- ١٤٩ - العبدري «أبو عبدالله بن محمد العبدري الحبحي»: رحلة العبدري، تحقيق محمد الفاسي. جامعة محمد الخامس، الرباط، ١٩٦٨م، ص ٢٠٦-٢٠٧.
- ١٥٠ - Arnold: The Caliphate, Oxford, 1924, pp. 36- 38.
- ١٥١ - حسن إبراهيم حسن، علي إبراهيم حسن : النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠، ص ١٧٣.
- ١٥٢ - المقرئزي: السلوك، ج ٤، قسم ٢، ص ٨٥٤-٨٥٨.
- ١٥٣ - ابن رشيد «أبو عبدالله محمد بن عمر النهري السبتي»: ملء الصيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيئة إلى الحرمين مكة وطيبة، تحقيق د. محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٨، ص ٢١-٢٥.
- ١٥٤ - السخاوي: التحفة، ج ١، ص ١١، ٢٢، ٤٨.
- ١٥٥ - المهوري: وفاء الوفا، ج ٢، ص ٧٠١.
- ١٥٦ - التجيبي «القاسم بن يوسف ت/ ٧٣٠هـ»: مستفاد المرحلة والاعتراب، تونس ١٩٧٥م، ٣٧-٥٢.
- ١٥٧ - ابن بطوطة : الرحلة، ص ١٢١-١٢٦.
- ١٥٨ - ابن رشيد : نفسه، ص ٢٦-٢٧.
- ١٥٩ - القلقشندي : صبح الأعشي، ج ١، ص ٢٤٩.
- ١٦٠ - الفاسي : العقد الثمين، ج ٢، ص ٢٥٩، ابن رشيد : نفسه، ص ٣٣٨.
- ١٦١ - الفاسي : العقد الثمين، ج ٢، ص ٣٣٢.
- ١٦٢ - المصدر السابق، نفسه، ج ٢، ص ٣٣٣.
- ١٦٣ - المصدر السابق، نفسه، ج ٢، ص ٣٢٠-٣٣٥، ج ٦، ص ١٣٧-٣٥٨.
- ١٦٤ - السخاوي : التحفة، ج ٢، ص ٣٦٣-٣٦٤ ترجمة ٢٣٧٩.
- ١٦٥ - حاجي خليفة : كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، منشورات مكتبة المتنبّي بغداد (د. ت)، ج ١، ص ١٦١.
- ١٦٦ - الفاسي : العقد الثمين، ج ٢، ص ٢٧٣.
- ١٦٧ - ابن العماد : شذرات الذهب، ج ٩، ص ٩.
- ١٦٨ - علي السيد علي : القدس، ص ١٦٢ وما بها من مصادر ومراجع.
- ١٦٩ - ابن حجر : إنباء الغمر، ج ١، ص ٩٩، الدرر الكامنة، ج ٢، ص ٩١.
- ١٧٠ - عبداللطيف إبراهيم : وثائق الوقف على الأماكن المقدسة، ص ٢٥٦-٢٥٧، راشد القحطاني : أوقاف السلطان الأشرف شعبان بن حسين على الحرمين، رسالة ماجستير بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الأمام، ١٤٠٥-١٤٠٦م، ص ٢٣-٢٤.
- ١٧١ - راشد القحطاني : نفسه، ص ١٤٣، ١٤٤. عبداللطيف إبراهيم: وثيقة وقف مسرور بن عبدالله الشبلي الجندار، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ١٩٦٣م، المجلد ٢١، ج ١، ص ١٣٩.
- ١٧٢ - راشد القحطاني : نفسه، ص ١٤٥-١٤٦.
- ١٧٣ - المرجع السابق : نفسه ص ١٢١-١٤٩.
- ١٧٤ - المرجع السابق : نفسه ص ١٥٣-١٥٥.
- ١٧٥ - ابن الأخوة : نفسه ص ١٦٥.

- ١٧٦- السخاوي: التحفة. ج ١، ص ٦٥، السمهودي: وفاء الوفاء، ج ٢، ص ٦٩٥.
- ١٧٧- أحمد عيسى: تاريخ البيمارستانات في الإسلام. بيروت ١٩٨١م ص ٤.
- ١٧٨- السخاوي: نفسه، ج ١ ص ٦٥، السمهودي: نفسه، ج ٢، ص ٦٩٥.
- ١٧٩- أحمد عيسى: نفسه، ص ١١.
- ١٨٠- الجزيري: نفسه، ج ١، ص ٣٤٢.
- ١٨١- المقرئ: الخطط، ج ٢، ص ٢٠٠.
- ١٨٢- السمهودي: نفسه، ج ٢، ص ٦٩٥.
- ١٨٣- اليونيني «قطب الدين أبو الفتح موسى ت/ ٧٧٦هـ»: ذيل مرآة الزمان، حيدر آباد الدكن، ١٩٥٥، المجلد الثاني، ص ٣٢٥.
- ١٨٤- ابن تغري بردي: النجوم، ج ٧، ص ١٩٤.
- ١٨٥- ابن الأخوة: نفسه ص ١٦٦.
- ١٨٦- ابن فهد: الدر الكمين، ورقة ١١٦.
- ١٨٧- السبكي: معبد النعم، ص ١٣٣.
- ١٨٨- ابن الأخوة: نفسه، ص ١٦٦-١٦٨.
- ١٨٩- راشد القحطاني: نفسه ص ١٣٩.
- ١٩٠- المرجع السابق: نفسه، ص ١٤٠.
- ١٩١- محمد علي مغربي: ملامح الحياة الاجتماعية في الحجاز في القرن الرابع عشر، جدة ١٩٨٢م، ص ١٦١.
- ١٩٢- المرجع السابق: نفسه، ص ١٦٠-١٦١.
- ١٩٣- العز ابن فهد «عبد العزيز بن عمر بن محمد بن فهد ت/ ٩٢٢هـ»: غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق فهم «محمد شلتوت»، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، ج ٢، ص ٢١٤.
- ١٩٤- العباسي «الشيخ أحمد بن عبد الحميد ت/ في القرن العاشر الهجري»: كتاب عمدة الأخبار في مدينة المختار، نشر أسعد طرابزني الحسيني، القاهرة ١٩٧٥م ص ٦٧.
- ١٩٥- السخاوي: التحفة، ج ٢، ص ٤٣، ترجمة ١١٩٦.
- ١٩٦- المصدر السابق: نفسه، ج ٢، ص ٢١٠، ترجمة ٢٠١٠.
- ١٩٧- المصدر السابق: نفسه، ج ١، ص ٥٠٠، ترجمة ٩٦١.
- ١٩٨- ابن فهد: الدر الكمين، ورقة ٣٢٩.
- ١٩٩- السمهودي: وفاء الوفاء، ج ٣، ص ٧٩٧.
- ٢٠٠- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٨، ص ١٢٩.
- ٢٠١- الفاسي: العقد الثمين، ج ١، ص ٣٣١.
- ٢٠٢- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٩، ص ١٥.
- ٢٠٣- الفاسي: نفسه، ج ١، ص ٣٧١-٣٧٢، ج ٢، ص ٢٦٦، ٢٨٨.
- ٢٠٤- المصدر السابق: نفسه، ج ٢، ص ٢٠٥.
- ٢٠٥- سعيد عاشور: المجتمع المصري، ص ١٢٣.
- ٢٠٦- ابن حجر: الدر الكامنة، ج ١، ص ٣٦٠.
- ٢٠٧- المصدر السابق: أنباء الغمر، ج ٢، ص ٧٧.
- ٢٠٨- الفاسي: نفسه، ج ٨، ص ٢٩٥-٢٩٦.
- ٢٠٩- ابن حجر: الدرر، ج ٢، ص ٢٤٠، ترجمة ٢٠٨٥.
- ٢١٠- ابن فهد «الحافظ تقي الدين محمد بن محمد بن فهد الهاشمي»: لحظ الألاحظ بذييل طبقات الحفاظ في الذيل على تذكرة الحفاظ للذهبي، ص ٧٦-٧٧.
- ٢١١- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٩، ص ٢٨٢.
- ٢١٢- الفاسي: العقد الثمين ج ٨، ص ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٤٧، ٣٣٠، بن حجر: الضوء، ج ١٢، ص ٣٠، بن فهد «النجم عمر»: اتحاف الوري بأخبار أم القرى، تحقيق د. عبد الكريم علي باز، مكة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م، ج ٤، ص ٦٠٩-٦٣٣، السخاوي: التبر المسبوك، ص ٣٠٨-٣٨٧.

